

Certification of Translation Accuracy

I attest that the documents of:

US_DIS_FLSD_1_17cv24206_AMENDED_COMPLAINT_against_Lara_George_Mansour_file

Have been translated from the languages:

English to Arabic

On Behalf of STC Interpreting, by professional translator,

Ismail Elmersawy

I hereby certify that I am fluent & conversant in the **Arabic** and **English** languages, and that the translation attached to this certificate, is a full, complete, true and accurate translation of the above document.

This is to certify the correctness of the translation only. STC Interpreting assumes no liability for the way in which the translation is used by the customer or any third party, including end users of the translation.

A copy of the translation is attached to this certification.

I attest the preceding statements to be true.



Translator's Signature
Translator: **Ismail Elmersawy**



By: Silene Conceicao
STC Interpreting
Date: September 18, 2021

محكمة منطقة جنوب فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية
قسم ميامي

رقم القضية: ١٧-٦-٢٤٢٠٦-CIV-MARTINEZ-OTAZO-REYES

طلب المحاكمة من هيئة المحلفين

لارا سماحة وإيلي سماحة
المدعيان
ضد
جبران باسيل
سليم جريصاتي
داني معكرون
زياد مكني
بيتر جرمانوس
ماجد بويز
أحمد ساسين
منى باش منصور
ألكسندر جورج منصور
رولي جورج منصور
المدعى عليهم

الشكوى التكميلية للمدعيين

طبيعة الدعوى

١. استدرج أفراد عائلة المدعية لارا سماحة في أبريل/نيسان ٢٠١٩ لارا وزوجها إيلي من منزلهما في ميامي إلى بيروت، لبنان، حيث تعرضا للاختطاف والتعذيب على يد مسؤولين في الحكومة اللبنانية بناءً على طلب أفراد العائلة. احتُجز المدعيان لمدة عشرة أيام وتعرضا للتعذيب الجسدي والنفسي المتكرر في محاولة لإجبارهما على سحب الدعاوى التي قدمتها لارا سماحة لدى المحكمة الفيدرالية بالولايات المتحدة. هذه الدعوى مرفوعة بموجب قانون تعويض الأجنبي عن الضرر ("ATS") وقانون حماية ضحايا التعذيب للعام ١٩٩١ ("TVPA") لإصلاح الضرر الذي عانى منه المدعيان من اختطافهما وتعذيبهما.

٢. كانت مؤامرة المدعى عليهم لاختطاف المدعيين وتعذيبهما جزءاً لا يتجزأ من جهود عائلة السيدة سماحة لسرقة ملايين الدولارات من السيدة سماحة التي يحق لها أن ترثها من والدها وعمتها. عندما رفعت السيدة سماحة دعوى قضائية في لبنان للحصول على ميراثها، أتلّف أفراد عائلتها الأدلة وأفسدوا الإجراء القضائي لعرقلة تلك الجهود. وهذا أجبر السيدة سماحة على اللجوء إلى المحاكم الأمريكية للانتصاف: في العام ٢٠١٧، رفعت دعوى في هذه المحكمة في محاولة لاستعادة ميراثها الشرعي ("الدعوى القضائية الأمريكية"). وبعد ذلك، وبناءً على طلب من أفراد عائلتها الذين يتمتعون بعلاقات قوية، وجه مدعون عامون لبنانيون تهم تشهير بحق السيدة سماحة جزاءً لها على ممارسة حقوقها القانونية. قدم بعض المدعى عليهم شكاوى ضد كل من السيدة سماحة والسيد سماحة، لأنه على حد تعبير أحد المدعى عليهم، فإن الدعوى القضائية الأمريكية "أثرت على فخر وسمعة" المدعى عليهم.

٣. لم يكتفِ المدعى عليهم بإفساد الإجراءات القضائية اللبنانية، بل شرعوا في استدراج المدعيين إلى لبنان بذريعة السعي لحل نزاع الميراث. عند وصول السيدة سماحة إلى بيروت من أجل "اجتماع تسوية" مزعوم، احتجزها على الفور وبشكل غير قانوني أحد ضباط مراقبة الحدود من المديرية العامة للأمن العام كان بانتظارها ونُقلت إلى سجن عسكري تحت الأرض يفتقر إلى الإضاءة أو الطعام أو الماء أو الدواء.

وبعدها اعتُقل السيد سماحة أيضًا. وعلى مدى الأيام العشرة التالية، أخضع المدعى عليهم المدعيين "للاختطاف والاستجواب القاسي وأساليب شبيهة بالتعذيب القاسي ... لهدف واحد وهو إجبار [السيدة سماحة] على سحب الشكوى المعدلة المرفوعة أمام هذه المحكمة". الأمر بتاريخ ٢٧ مايو/أيار ٢٠٢٠ بقبول تقرير قاضية الصلح وتوصيتها في ٢. [نظر ECF رقم ١٤٠]. في إحدى المرات، أُجبرت السيدة سماحة على خلع ملابسها بالكامل، وفي وقت لاحق أُجبرت على الاستماع إلى سجناء آخرين يتعرضون للتعذيب على مسافة خطوات قليلة. هددها المدعى عليهم بمجموعة من العقوبات خارج نطاق القانون، بما في ذلك الموت، ما لم تتخل عن جهود سعيها لتحقيق العدالة في الولايات المتحدة.

٤. بعد أيام من الاحتجاز غير القانوني في ظروف غير إنسانية، ودون توجيه أي تهمة رسمية، وتحت التهديد المستمر بالإيذاء الجسدي والموت المحتمل، وافق المدعيان أخيرًا على ابتزاز المدعى عليهم وسحب الدعوى القضائية الأمريكية. وكما وجدت المحكمة، فإن هذا السحب كان "نتيجة إجبار وإكراه". الأمر بتاريخ ٢٧ مايو/أيار ٢٠٢٠ في ٢ [ECF No. 140]. لم يُطلق سراح المدعيين من الأسر سوى بعد أن تأكد المدعى عليهم بشكل مستقل من أن السيدة سماحة سحبت الدعوى القضائية الأمريكية. وإلى يومنا هذا، لا يزال المدعيان يعانيان الأذى الجسدي والصدمة النفسية الشديدة اللذين تسبب بهما المدعى عليهم.

٥. تصرف المدعى عليهم في تعاون مشترك لتعذيب المدعيين وبالتالي فإنهم مسؤولون بشكل مشترك تجاه المدعيين بموجب قانون تعويض الأجانب عن الضرر ("ATS") وقانون حماية ضحايا التعذيب للعام ١٩٩١ ("TVPA"). ينتهك التعذيب على وجه التحديد قانون الدول المعنية بقانون تعويض الأجانب عن الضرر ("ATS") وكذلك بقانون حماية ضحايا التعذيب للعام ١٩٩١ ("TVPA"). في العام ١٩٨٤، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ("اتفاقية التعذيب")، والتي انضمت إليها الغالبية العظمى من الدول.

اتفاقية التعذيب جزء من قانون الدول لأغراض قانون تعويض الأجنبي عن الضرر ATS. بموجب اتفاقية التعذيب، يعتبر إلحاق ألم جسدي أو نفسي شديد لشخص ما أو التسبب بمعاناته لأغراض التهيب جريمة. وقد شارك المدعى عليهم بتعاون في مثل هذا التعذيب هنا في محاولة لتهيب السيدة سماحة وإكراهها على التخلي عن أحد حقوقها في الولايات المتحدة، وهو الدعوى القضائية الأمريكية.

الأطراف

أ. المدعيان

٦. المدعية لارا سماحة ("السيدة سماحة")، والمعروفة أيضًا باسم لارا جورج منصور، مواطنة لبنانية ومقيمة دائمة بالولايات المتحدة في فلوريدا. السيدة سماحة هي ابنة جورج منصور ومنى باش منصور.
٧. المدعي إيلي سماحة ("السيد سماحة") مواطن أمريكي ومقيم في فلوريدا. وُلد السيد سماحة في لبنان، حيث أقام إلى العام ١٩٨٢، عندما انتقل إلى الولايات المتحدة.

ب. المدعى عليهم

أ. المدعى عليهم من أفراد العائلة

٨. المدعى عليها منى باش منصور هي والدة السيدة سماحة. منى باش منصور مواطنة لبنانية ومقيمة في لبنان.
٩. المدعى عليه ألكسندر جورج منصور هو شقيق السيدة سماحة. ألكسندر جورج منصور مواطن لبناني ومقيم في لبنان.
١٠. المدعى عليها رولي جورج منصور شقيقة السيدة سماحة. رولي جورج منصور مواطنة لبنانية ومقيمة في لبنان.

١١. المدعى عليهم منى باش منصور وألكسندر جورج منصور ورولي جورج منصور (يُشار إليهم مجتمعين بـ "المدعى عليهم من أفراد العائلة") هم الأفراد الأحياء لعائلة السيدة سماحة الأكثر قربًا.

ب. المدعى عليهم في الحكومة اللبنانية

١٢. جبران باسيل نائب في مجلس النواب اللبناني. وهو زعيم حزب "التيار الوطني الحر" السياسي. بصفته رئيسًا للتيار الوطني الحر، يُعد باسيل حليفًا وثيقًا للرئيس اللبناني ميشال عون ويمارس سيطرة كبيرة على القضاء اللبناني^١، ووزراء من مختلف الدوائر الحكومية، ومناصب حكومية أخرى. يتمتع باسيل بشبكة عميقة داخل الهيكل السياسي اللبناني، وقد شغل سابقًا العديد من المناصب الحكومية بما في ذلك وزير الاتصالات ووزير الطاقة والمياه ووزير الخارجية والمغتربين. باسيل متزوج من شانتال عون ابنة الرئيس عون. تلقى باسيل مكافأة من المدعى عليهم من أفراد العائلة واستخدم بدوره سلطته للأمر باختطاف المدعين وتعذيبهما.

١٣. سليم جريصاتي سياسي لبناني وعضو في التيار الوطني الحر. وبصفته عضوًا في التيار الوطني الحر، فإنه مخلص لباسيل. يشغل حاليًا منصب وزير الدولة اللبناني لشؤون الرئاسة. شغل جريصاتي منصب وزير العدل بين ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦ ويناير/كانون الثاني ٢٠١٩. وعندما كان جريصاتي وزيرًا للعدل، كون علاقات عميقة داخل مجتمع إنفاذ القانون والنظام القضائي في لبنان. يشغل جريصاتي منصب وزير شؤون الرئاسة منذ يناير/كانون الثاني ٢٠١٩.

^١ينقسم القضاء في لبنان إلى أربعة أنظمة رئيسية للمحاكم لكل منها هيكل هرمي متعدد المستويات. النظام المشار إليه في هذه الشكوى يعادل نظام محاكم المناطق في الولايات المتحدة.

نفذ جريصاتي باستخدام علاقاته توجيه باسيل لترتيب اختطاف المدعين وتعذيبهما.

١٤. داني معكرون محام لبناني يمثل المدعى عليهم من أفراد العائلة. في ذلك الدور، ومع العلم الكامل بأن المدعين تعرضوا للاختطاف والتعذيب، أجرى معكرون مفاوضات مع محامي المدعين للحصول على الفدية التي طالب بها المدعى عليهم كشرط لإطلاق سراح المدعين من الأسر وإيقاف التعذيب، وهي سحب الدعوى القضائية الأمريكية.

١٥. زياد مكى عضو في التيار الوطني الحر ويدين بالولاء لجريصاتي. لتسهيل مخطط المدعى عليهم باختطاف المدعين وتعذيبهما، قدم مكى دعاوى تشهير زائفة ضد المدعين لتكون ذريعة لاختطافهما وتعذيبهما.

١٦. بيتر جرمانوس كان يشغل منصب المدعي العام العسكري في لبنان إلى يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠. تعرض جرمانوس للإيقاف في يونيو/حزيران ٢٠١٩ بعد تحقيق في فساد قضائي. كان جرمانوس مسؤولاً عن تنفيذ أوامر باسيل وجريصاتي بنقل المدعين إلى مراكز احتجاز محددة حتى يمكن قتلها بسهولة أكبر. سعى جرمانوس إلى منع إطلاق سراح المدعين حتى بعد أن أوفى المدعيان بالفدية التي طالب بها المدعى عليهم (من خلال سحب الدعوى القضائية الأمريكية).

١٧. ماجد بويز محام لبناني يمثل التيار الوطني الحر وأعضائه ومن بينهم باسيل. قدم بويز مزاعم كاذبة لاستدراج المدعين من منزلها في ميامي إلى لبنان حتى يمكن اختطافهما وتعذيبهما.

١٨. أحمد ساسين هو قائد مديرية قوى الأمن الداخلي في لبنان.

بناءً على توجيه من المدعى عليهم الآخرين، احتجز ساسين المدعين واستجوبهما. كان ساسين مسؤولاً عن ظروف أسر المدعين، ورفض الإفراج عن المدعين إلى أن سحبت السيدة سماحة الدعوى القضائية الأمريكية.

الاختصاص القضائي ومكان الدعوى

١٩. تتمتع هذه المحكمة بالاختصاص في دعاوى المدعين التي تنطوي على قانون تعويض الأجانب عن الضرر ATS وقانون حماية ضحايا التعذيب للعام ١٩٩١ TVPA بموجب القانون 28 U.S.C. § 1331 والقانون 28 U.S.C. § 1350. تتمتع المحكمة باختصاص تكميلي في مطالبات المدعين الأخرى بموجب القانون 28 U.S.C. § 1367.

٢٠. مكان الدعوى مناسب في هذه المنطقة القضائية وفقاً للقانون 28 U.S.C. § 1391. تواصل المدعى عليهم مع المدعين في هذه المنطقة القضائية لاستدراجهما لمغادرة هذه المنطقة القضائية حتى يتمكن المدعى عليهم من حرمانهما من حقهما في متابعة الدعوى القضائية الأمريكية المرفوعة في هذه المنطقة القضائية. وفقاً للقانون 28 U.S.C. § 1391(b)(1)-(2)، لا توجد منطقة قضائية أخرى يكون فيها مكان الدعوى مناسباً.

٢١. تتمتع هذه المحكمة بالاختصاص على المدعى عليهم لأن دعاوى المدعين تستند، من بين أمور أخرى، إلى أفعال المدعى عليهم المتعمدة لاستدراج المدعين من منزلهما في هذه المنطقة القضائية ثم حرمان السيدة سماحة من حقها في هذه المنطقة القضائية: الدعوى القضائية الأمريكية. كان المدعى عليهم على علم بالدعوى القضائية الأمريكية وكان سلوكهم موجهاً عن قصد إلى جعل المدعين يتخلان عن حقها في هذه المنطقة القضائية. ومن خلال اختطاف المدعين وتعذيبهما، قصد المدعى عليهم رد الدعوى القضائية الأمريكية وتسبباً في ذلك.

٢٢. الفصل في دعاوى المدعين في الولايات المتحدة يعتبر مناسباً بشكل خاص لأنه لا يمكن الفصل في الدعاوى بإنصاف في لبنان. يتحكم المدعى عليهم في نتيجة أي ادعاءات يمكن للمدعين التأكيد عليها في لبنان. يتمتع المدعى عليهم بتأثير كبير على الإجراءات القضائية في لبنان. وعلى وجه التحديد، يمارس جبران باسيل سيطرة كبيرة على القضاء في البلاد بصفته زعيم الحزب السياسي المهيمن.

٢٣. نظرًا للتأثير الكبير للمدعى عليهم على الإجراءات القضائية اللبنانية، لا توفر المحاكم اللبنانية منبرًا مناسبًا للفصل في دعاوى المدعين التي تستند إلى سوء سلوك المدعى عليهم، بما في ذلك إساءة استخدام النظام القضائي اللبناني^٢. لا يمكن لنظام خاضع لسيطرة المدعى عليهم الفصل بإنصاف في دعاوى أظهر فيها المدعى عليهم بالفعل قدرتهم على المناورة بنتيجة الإجراءات القضائية اللبنانية لصالحهم.

٢٤. يتفاهم عجز المدعين عن الحصول على الإبراء في لبنان من حقيقة أن لبنان سيء السمعة بسبب الفساد السياسي والرشوة. وفقًا لمؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، فإن لبنان أكثر فسادًا من أكثر من ١٣٥ دولة أخرى، بما في ذلك البرازيل وروسيا وإيران وكازاخستان.

٢٥. أعاق الفساد والرشوة على وجه التحديد جهود المدعين للحصول على الإنصاف في لبنان عن الأضرار الناتجة عن أفعال المدعى عليهم. يمارس المدعى عليهم سيطرة كبيرة على الإجراءات العسكرية والسياسية والقضائية في البلاد. أثار المدعيان مرارًا وتكرارًا قضايا تتعلق بهذا السلوك لدى السلطات اللبنانية وكان مصيرها التجاهل مرارًا وتكرارًا.

الادعاءات الواقعية

أ. المدعى عليهم يختطفون المدعين ويعذبونهما لابتزاز سحب الدعوى القضائية الأمريكية.

٢٦. في أوائل العام ٢٠١٩، وضع المدعى عليهم بالتعاون الجماعي خطة لاستدراج المدعين لمغادرة منزلهما في ميامي للسفر إلى لبنان، حيث خطط المدعى عليهم لاختطافهما وتعذيبهما. وقد فعل المدعى عليهم ذلك للإجبار على سحب الدعوى القضائية الأمريكية.

^٢ تصنف الولايات المتحدة لبنان على أنه يتمتع بهيكل قانوني ينص على مقاضاة المسؤولين الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان ومعاقتهم، ولكنه مع ذلك بلد لا يزال تطبيق القانون فيه يمثل مشكلة ويتمتع المسؤولون الحكوميون بقدر من الحصانة من ممارسة انتهاكات حقوق الإنسان. وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، تقارير الدول حول الممارسات البشرية (٢٠١٨).

أ. السيدة سماحة تحاول الحصول على ميراثها الشرعي.

٢٧. على الرغم من استحقاق السيدة سماحة لميراث كبير، إلا أن محاولاتها للحصول على ذلك الميراث من خلال النظام القضائي اللبناني باءت بالفشل. وبعد إخفاقات متكررة، بدأت السيدة سماحة التقاضي في هذه المحكمة.

٢٨. في ١٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧، رفعت السيدة سماحة الدعوى القضائية الأمريكية، مؤكدةً دعاوى ضد أفراد عائلتها ومسؤولين لبنانيين تأمروا معهم للاحتيال على السيدة سماحة وسرقة ميراثها الشرعي. [نظر ECF رقم ١]. قدمت السيدة سماحة شكوى معدلة في ١٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨. [نظر ECF رقم ٧].

٢٩. على مدى عدة أشهر بعد ذلك، فشل المدعى عليهم في الرد على الدعوى. في يناير/كانون الثاني ٢٠١٨، شعر المدعى عليهم بالإحباط المتزايد بسبب سعي السيدة سماحة لحقوقها في إحدى محاكم الولايات المتحدة. وبالتالي، التقى جريصاتي باللواء عباس إبراهيم، رئيس المديرية العامة للأمن العام (أمن الحدود اللبنانية) في القصر الجمهوري، حيث عبر جريصاتي عن قلقه بشأن الدعوى القضائية الأمريكية. وعلى مدار العام التالي، ازداد إحباط جريصاتي من الدعوى القضائية الأمريكية لدرجة أنه أخبر ابن عم السيد سماحة بأن لديه "نصيحة" للسيد سماحة وهي أن ينأى بنفسه عن ادعاءات السيدة سماحة لأن سعيها لمطالباتها من شأنه أن يكون "خطيرًا جدًا".

٣٠. نتيجةً لهذا الإحباط من سعي المدعين للعدالة، أقام المدعى عليهم دعاوى قانونية زائفة في لبنان، بما في ذلك ادعاءات من مكني ومعكرون بتهمة التشهير الجنائي للضغط على السيدة سماحة للتخلي عن مطالباتها وحقوقها القانونية. اتهمت السيدة سماحة ظلماً وبشكل غير قانوني بالتشهير بالمدعى عليهم من خلال رفع دعاواها في الولايات المتحدة.

ب. المدعى عليهم يستدرجون السيدة سماحة إلى لبنان.

٣١. في مارس/آذار ٢٠١٩، أبلغ ماجد بويز، بناءً على طلب جبران باسيل، المدعين بأن المدعى عليهم من أفراد العائلة كانوا على استعداد لتسوية دعاوى السيدة سماحة بشأن ميراثها. كانت هذه مسرحية هزلية. أعرب المدعى عليهم من أفراد العائلة عن استعدادهم للمشاركة في مناقشات تسوية لاستدراج المدعين إلى لبنان لاختطافهما وتعذيبهما إلى أن يسحب الدعوى القضائية الأمريكية ويتنازلا عن أي مطالبة بالميراث.

٣٢. خطط المدعى عليهم من أفراد العائلة لاختطاف المدعين وتعذيبهما، لكنهم كانوا بحاجة إلى المساعدة من المدعى عليهم من أفراد الحكومة اللبنانية لتنفيذ مخططهم. قدم المدعى عليهم من أفراد العائلة رشوة إلى باسيل وجريصاتي للحصول على مساعدتهما في التوجيه باختطاف المدعين وتعذيبهما واستجوابهما. بعد أن وضع المدعى عليهم من أفراد العائلة مؤامراتهم، شرعوا في استدراج المدعين إلى لبنان. جندوا المدعى عليه بويز لاقتراح مؤتمر تسوية. تعرض المدعيان للخداع غير مدركين مؤامرة المدعى عليهم وسافرا إلى لبنان ووصلا في ٢ أبريل/نيسان ٢٠١٩.

٣٣. لتوفير ذريعة لاختطاف المدعين، وجه مكني ومعكرون اتهامات بالتشهير الجنائي ضد السيدة سماحة بناءً على مطالباتها في الدعوى القضائية الأمريكية، على الرغم من عدم وجود أساس شرعي لمثل هذه الادعاءات. بعد أن علم مكني ومعكرون بمؤامرة استدراج المدعين للوصول إلى لبنان، جددا مذكرات الاستدعاء الصادرة ضد السيدة سماحة بناءً على مزاعم التشهير الخاصة بهما. وقد فعلا ذلك بالتنسيق مع المدعى عليهما باسيل وجريصاتي لضمان احتجاز المدعين عند وصولهما إلى لبنان.

٣٤. عند وصول المدعية لارا سماحة إلى بيروت، احتجزها على الفور وبشكل غير قانوني عناصر مراقبة الحدود على أساس الدعوى القضائية التي رفعها مكني ومعكرون.

في الواقع، تعرضت السيدة سماحة للاحتجاز لأنها رفعت دعوى قضائية في الولايات المتحدة ضد المدعى عليهم من أفراد العائلة ومسؤولين لبنانيين.

٣٥. عُزلت السيدة سماحة عن زوجها أثناء احتجازها. نقل الوكلاء السيدة سماحة إلى مكتب وصادروا هاتفها المحمول على الفور. وبعد عشرين دقيقة وصل ثلاثة جنود. احتجزوا السيدة سماحة تحت تهديد السلاح قبل نقلها إلى مركز التوقيف العام في بيروت. أمر المدعى عليهما باسيل وجريصاتي بالقبض على السيدة سماحة ونقلها إلى مركز الاحتجاز، وأمر ممثلهما بمراقبة التوقيف والنقل للتأكد من أنهما يجريان وفقاً لتعليماتهما.

٣٦. السجنون في لبنان مكتظة وتفتقر إلى النظافة الصحية والتهوية والإضاءة. ومع ذلك، كانت ظروف احتجاز المدعين غير إنسانية حتى بالمعايير اللبنانية. في مركز الاعتقال، أُجبرت السيدة سماحة على الدخول في قفص صغير بمقاس ٧ و٩ أقدام في غرفة خالية من الإضاءة والنوافذ. كانت الغرفة شديدة الحرارة. ولدى وصول السيدة سماحة إلى السجن، احتُجزت في ذلك القفص لأكثر من ١٢ ساعة ومُنعت من الحصول على الطعام أو الماء ومن الذهاب إلى المراض.

٣٧. تجاهل المدعى عليهم خلال ذلك الوقت صحة السيدة سماحة. تعاني السيدة سماحة من مرض السكري وتحتاج إلى الحصول على الطعام بانتظام للحفاظ على مستويات السكر في الدم بشكل آمن. تسبب المدعى عليهم، ومنهم جريصاتي ومعكرون، في إلحاق الأذى الجسدي بالسيدة سماحة بأمرهم الحراس بحرمانها من الطعام والدواء لدرجة أنها فقدت وعيها مرتين على الأقل، وأصيبت بخفقان في القلب، والتعرق البارد، والتنميل، وغيرها من الحالات الطبية التي تتطلب عناية طبية فورية مُنعت من الوصول إليها. كانت تشعر بالألم وتصرخ لتنبية آسريها إلى حالتها.

على الرغم من تدهور صحة السيدة سماحة، أمر المدعى عليهم الحراس بعدم معالجة حالتها، وبدلاً من ذلك تركوها تعاني من ألم جسدي شديد.

٣٨. بالإضافة إلى تعذيب السيدة سماحة جسدياً، أمر المدعى عليهم الحراس أيضاً بتعريضها للألم وعذاب نفسيين شديدين. وبينما ظلت السيدة سماحة في الأسر، كان الحراس يعذبون آخرين بالقرب وبذلك أجبرت السيدة سماحة على المشاهدة والاستماع. كانت السيدة سماحة كثيراً ما تسمع أصوات الحراس الذكور يعتدون جسدياً على السجناء. وبالتنسيق مع المدعى عليهم الآخرين، أمر جريصاتي بهذه الأفعال لإلحاق معاناة نفسية شديدة بالسيدة سماحة. وعلى إثر مشاهدتها لهذه الاعتداءات، عانت السيدة سماحة من عذاب نفسي شديد وما زالت تعاني منه.

٣٩. كانت السيدة سماحة مع استمرار احتجازها تسمع صراخ سجناء آخرين يتردد صدها من الجدران وترى الحراس يجولون حول قفصها وهم يمسكون بسكاكين صيد كبيرة ويقرعونها على قضبان قفصها. أمر المدعى عليهم بهذه الأفعال لترهيب السيدة سماحة وإجبارها. ومع استعداد السيدة سماحة ذهنيًا للتعرض للقتل على أيدي آسريها، ارتفع مستوى ألمها لدرجة أنها لم تعد قادرة على المعاناة في صمت فبدأت بالصراخ بصوت عالٍ. وردًا على ذلك، اقترب منها أحد حراس السجن وطالبها بشرح سبب صراخها بصوت عالٍ. أوضحت السيدة سماحة أنها كانت تعاني من ألم مبرح وصعوبة في التنفس بسبب إصابتها بمرض السكري وعدم توفر الطعام أو الأدوية. تجاهل الحارس مناشداتها للحصول على رعاية طبية وبدلاً من ذلك صرخ في وجهها لتصمت وهددها بسكينه إذا استمرت في التسبب بالضوضاء. أخبر الحارس السيدة سماحة بأن أحداً لن يساعدها. أمر المدعى عليهما باسيل وجريصاتي الحراس صراحةً بتجاهل الألم الجسدي والضيق النفسي للسيدة سماحة.

٤٠. ظلت السيدة سماحة بمفردها دون مساعدة في هذا القفص الصغير طوال الليل دون طعام أو ماء أو أدوية أساسية.

٤١. نُقلت السيدة سماحة في صباح يوم ٤ أبريل/نيسان ٢٠١٩ إلى مركز اعتقال ثان تحت إشراف مديرية قوى الأمن الداخلي اللبنانية. قوى الأمن الداخلي هي قوة الشرطة الوطنية في لبنان. ومركز قوى الأمن الداخلي الذي نُقلت إليه السيدة سماحة يضم أخطر المجرمين في لبنان بمن فيهم إرهابيون مشتبه بهم ومدانون.

٤٢. عندما وصلت السيدة سماحة إلى مركز قوى الأمن الداخلي، جُردت من ملابسها بحضور ضابطين من قوى الأمن الداخلي. قاومت السيدة سماحة إلى أن هُددت بالعنف الجسدي إذا استمرت في الرفض. وبعد تجريد السيدة سماحة من ملابسها، بقيت عارية أمام الضباط لعدة دقائق كانت تبكي خلالها بسبب الإحراج والإذلال بينما كان الضباط يتحدثون ويضحكون.

٤٣. أمر المدعى عليه باسيل، من خلال المدعى عليه جريصاتي وآخرين، باستجواب السيد سماحة في مركز قوى الأمن الداخلي. بعد حصول معكرون مع ألكسندر منصور على هذا التفويض من جريصاتي، أمرا النقيب أحمد ساسين باستجواب السيدة سماحة. وبالتالي، أحضرها ضباط قوى الأمن الداخلي بعد ذلك لتخضع للاستجواب من ساسين لدى قوى الأمن الداخلي. استجوب ساسين السيدة سماحة بشأن الدعوى القضائية الأمريكية. استمر استجواب ساسين لأكثر من ست ساعات. خلال هذا الوقت، لم يسأل ساسين السيدة سماحة سوى عن الدعوى القضائية الأمريكية والدعوى المتعلقة بالسيدة سماحة في لبنان.

٤٤. طوال الاستجواب، كان معكرون وألكسندر منصور يقفان خارج غرفة الاستجواب، حيث أمرا ساسين بإهانة السيدة سماحة واستجوابها واحتجازها إلى أن تسحب الدعوى القضائية الأمريكية.

كي يتأكد معكرون من إيصال الرسالة تمامًا، اتصل بمحامي السيدة سماحة في الدعوى القضائية الأمريكية، لورن بيركلي، وأرسل إليه رسالة عبر WhatsApp نصها "أنا الشخص المسؤول عن القضية، وأرجو أن أرسل لك رسالة لإضافتها لإنهاء قضية لارا وإيلي حتى يمكن الإفراج عنهما". منع المدعى عليهم السيدة سماحة من التواصل مع أي شخص بما في ذلك محاميها.

٤٥. أبلغ ساسين السيدة سماحة بأنها ستظل محتجزة في قفص صغير وبأنه لن يُطلق سراحها سوى بعد أن تسحب الدعوى القضائية الأمريكية. رفضت السيدة سماحة في البداية. رد عليها ساسين بأنها إذا استمرت في الرفض، فإنها ستبقى مسجونة إلى أجل غير مسمى.

٤٦. كان المدعى عليهم مصممين على كسر عزيمة السيدة سماحة، وأصروا على إلحاق مزيد من الألم والإذلال لانتزاع امتثالها. بعد أن رفضت السيدة سماحة في البداية سحب الدعوى القضائية الأمريكية، أمر باسيل وجرمانوس العميد خالد حمود، رئيس فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي، باحتجازها في ظروف أكثر قسوة، وعلى وجه التحديد، في زنزانة تحت الأرض كانت قوى الأمن الداخلي تحتجز فيها سجناء شديدي الخطورة مثل أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ("داعش")، والقاعدة، بالإضافة إلى هانيبال معمر القذافي نجل الزعيم الليبي المخلوع معمر القذافي. وكذلك، أمر باسيل بتعذيب السيدة سماحة جسديًا إلى أن تسحب الدعوى القضائية الأمريكية. وبناءً على ذلك، وُضعت السيدة سماحة في زنزانة تحت الأرض دون إضاءة أو نوافذ أو تهوية، ولم تُزود بالطعام أو بالماء. احتُجزت هناك لمدة يومين.

٤٧. هدد الحراس بوضع السيدة سماحة في زنزانة مع امرأة قتلت العديد من الناس. وأخبروا السيدة سماحة مرارًا وتكرارًا عن جرائم القتل التي ارتكبتها المرأة، في محاولة لإجبارها على سحب الدعوى القضائية الأمريكية.

٤٨. في صباح اليوم التالي، عرّض حراس قوى الأمن الداخلي السيدة سماحة للتعذيب النفسي مرة أخرى. أخرجوا أحد الإرهابيين من زنزانتها وأحضره أمام السيدة سماحة وعذبه جسديًا بشد ذراعيه ورجليه من الأمام والخلف. ضربه وهددوه بكسر رقبتهم ثم كرروا الضرب مرارًا وتكرارًا مما أجبر السيدة سماحة على المشاهدة. رتب المدعى عليهم هذا الاستعراض لإيصال رسالة للسيدة سماحة بما سيحدث لها إذا رفضت الاستجابة لمطالبهم.

٤٩. بعد تعذيب سجناء آخرين أمام السيدة سماحة انتظر الحراس بضع ساعات. ثم أحضروا السيدة سماحة إلى غرفة وطلب منها ساسين مرة أخرى سحب الدعوى القضائية الأمريكية. رفضت السيدة سماحة مرة أخرى.

٥٠. لم يثر أي شخص في أي وقت أثناء احتجاز السيدة سماحة مسألة أي دعاوى معلقة ضدها في لبنان، بما في ذلك دعاوى التشهير المزعومة.

٥١. لم يوجد في أي وقت أي أساس قانوني لاحتجاز السيدة سماحة.

ت. المدعى عليهم يختطفون السيد سماحة في محاولة أخرى لانتزاع سحب الدعوى القضائية الأمريكية.

٥٢. بعد اختطاف السيدة سماحة في ٢ أبريل/نيسان ٢٠١٩، توجه السيد سماحة فورًا إلى منزل الزوجين في بيروت. وفي صباح اليوم التالي اتصل بوزير العدل اللبناني ألبير سرحان لطلب الإفراج عن زوجته. تحدث سرحان مع بويز ثم استدعى السيد سماحة للقاء وجهًا لوجه. وخلال لقاؤهما، اتصل سرحان بالمدعي العام المختص بجميع دعاوى بيروت، زياد أبو حيدر، والذي أخبر السيد سماحة بأنه لن يُفرج عن زوجته سوى إذا سحبت الدعوى القضائية الأمريكية.

٥٣. اتصل السيد سماحة أيضًا بابنة رئيس لبنان، كلودين عون، لطلب الإفراج عن زوجته. وبعد وقت قصير من تلك المحادثة، تلقى السيد سماحة تعليمات من قوى الأمن الداخلي للاجتماع في مقر قوى الأمن الداخلي في اليوم التالي لمناقشة احتجاز زوجته.

٥٤. في ٤ أبريل/نيسان ٢٠١٩، توجه السيد سماحة إلى مقر قوى الأمن الداخلي. وعند وصوله مركز قوى الأمن الداخلي اعتُقل على الفور دون توجيه تهمة من أي نوع. صادر ساسين هاتف السيد سماحة ومنعه من التواصل مع أي شخص. وبتوجيه من ساسين، نقل حراس قوى الأمن الداخلي بعدها السيد سماحة تحت الأرض حيث اعتُقل إلى جانب السيدة سماحة. وقد احتُجز أيضًا دون الحصول على إضاءة أو طعام أو ماء أو مرحاض. ودون الحصول على طعام أو ماء، انخفض ضغط دم السيد سماحة وفقد وعيه في مرات كثيرة. منعه المدعى عليهم من تلقي الرعاية الطبية الكافية خوفًا من أنه قد يتصل بالسفارة الأمريكية في بيروت ويكشف مخطط المدعى عليهم.

٥٥. بالإضافة إلى الألم الجسدي، علم المدعى عليهم أن احتجاز السيد سماحة سوف يؤدي إلى ضيق نفسي حاد. فوالد السيد سماحة قُتل في منزل العائلة في بيروت في العام ١٩٩٢. وقد قُتل انتقامًا لدور المدعي إيلي سماحة كناشط سياسي صريح في انتقاد الحكومة اللبنانية. لم يُجر تحقيق عن جريمة القتل. بدلًا من ذلك، اعتقلت الحكومة السيد سماحة ونقلته إلى مركز الاعتقال بقوى الأمن الداخلي (وهو مركز الاعتقال نفسه الذي نُقل إليه في أبريل/نيسان ٢٠١٩) لمعاقبته على إصراره في السعي إلى التحقيق في مقتل والده. تعرّض السيد سماحة للتعذيب هناك لمدة ثلاثة أيام في تلك المرة في أوائل التسعينيات.

كان المدعى عليهم على علم بتعذيب السيد سماحة سابقًا على يد الحكومة اللبنانية وسعوا لإجباره على استعادة تلك التجربة من خلال احتجازه مرة أخرى في المركز وفي ظل ظروف مماثلة.

٥٦. كان كل مدعى عليه على علم بسجن المدعيين في مثل هذه الظروف اللاإنسانية وقد قصد ذلك. وعلى وجه الخصوص، راقب باسيل عن كثب ظروف أسر المدعيين. وبالفعل، أعرب عن خيبة أمله ودهشته إزاء أن ظروف احتجاز المدعيين لم تكن أسوأ. أمر بوضع الآفات والبق في زنانيتهما وبأن يعتدي عليهما الحراس جسديًا.

٥٧. لم يوجد في أي وقت أي أساس قانوني لاحتجاز السيد سماحة.

ث. من خلال التعذيب المستمر، ينجح المدعى عليهم أخيرًا في انتزاع سحب الدعوى القضائية الأمريكية.

٥٨. نتيجةً لتوجيهات من باسيل، ظل المدعى عليهم مصرين في تصميمهم على عدم الإفراج عن المدعيين إلى أن تسحب السيدة سماحة الدعوى القضائية الأمريكية.

٥٩. بعد أن رفض المدعيان بصفة متكررة الاستجابة لمطالب المدعى عليهم، اتخذ المدعى عليهم تدابير أكثر صرامة لإكراه المدعيين على سحب الدعوى القضائية الأمريكية. في صباح ٥ أبريل/نيسان ٢٠١٩، تم إحضار المدعيين إلى غرفة تحقيق وأمرهما بسحب التقاضي. عندما رفضا مرة أخرى، هدد المدعى عليهم باختطاف ابنة المدعيين التي سافرت إلى لبنان معهما وتعذيبها.

٦٠. بناءً على التعذيب الذي تعرض له المدعيان والتهديدات الإضافية الموجهة لابنتهما، استسلم المدعيان أخيرًا لابتزاز المدعى عليهم. في ٥ أبريل/نيسان ٢٠١٩، قدم محامي السيدة سماحة، لورن بيركلي، إخطارًا بالسحب الطوعي للدعوى القضائية الأمريكية. [ECF رقم ٨١].

٦١. بعد سحب الدعوى، ناقش المدعى عليهم ما يجب فعله مع المدعيين. على الرغم من حقيقة أن المدعيين استسلموا أخيرًا لابتزاز المدعى عليهم، إلا أن بوز فكر في اتخاذ خطوات إضافية لمعاقبتهما وترهيبهما، بما في ذلك السجن لفترات طويلة أو الإعدام.

٦٢. قرر بوز إرسال المدعيين إلى سجن عسكري لمزيد من الاحتجاز لإعاقة بذل المدعيين المزيد من الجهود لتأكيد حقوقهما ولمنع المدعيين من نشر ما حدث لهما. ولتفعيل النقل، اتصل زياد أبو حيدر بالمدعي العسكري بيتر جرمانوس. وافق جرمانوس على تنفيذ النقل لأن باسيل وجريصاتي أمراه بذلك.

٦٣. ومع ذلك، علم اللواء حمود فيما بعد بالنقل. كما علم اللواء حمود بمقصد المدعى عليهم باحتجاز المدعيين بشكل غير قانوني وربما إعدامهما. كان المدعى عليهم في الحكومة اللبنانية يسيئون استخدام سلطتهم الرسمية، وكان اللواء حمود يعلم ذلك. عندما علم اللواء حمود أن المدعيين أمريكيان، أصدر تعليمات بإعادتهما إلى عهدة قوى الأمن الداخلي على الفور لئلا يتعرضوا للأذى الجسدي من المسؤولين الحكوميين الذين يتصرفون خارج نطاق سلطتهم.

٦٤. نقل الحراس العسكريون المدعيين إلى أحد مراكز قوى الأمن الداخلي حيث نُقلا إلى غرفة استجواب وبعدها إلى مكتب اللواء حمود. أبلغ اللواء حمود المدعيين بصدور أمر من المحكمة باحتجازهما لكنه أفاد بأن الأمر غير معقول ويتعارض مع القانون. وبالتالي، اقترح اللواء حمود أن يتصل المدعيان فورًا وعاجلاً بسفارة الولايات المتحدة في بيروت لشرح الموقف.

قال اللواء حمود إنه سوف يُبقي المدعين في عهدة قوى الأمن الداخلي لأن باسيل وجرمانوس أمرا بقتل المدعين، واعتقد اللواء حمود أنه إذا أفرج عنهما إلى عهدة آخرين فسوف تُنفذ تلك الأوامر.

٦٥. ومع ذلك، لم يكن سحب الدعوى القضائية الأمريكية كافياً للمدعى عليهم. فقد طالبوا بأن يرسل محامي المدعين، لورن بيركلي، خطاباً إلى معكرون بتنازل السيدة سماحة عن دعاويها ضد المدعى عليهم قبل الإفراج عن المدعين. أرسل معكرون رسالة إلى السيد بيركلي تفيد بأنه "محامي شقيقة لارا وشقيقها ووالدتها ونصها: "أنا الشخص المسؤول عن القضية، وأرجو أن أرسل لك رسالة لإضافتها لإنهاء قضية لارا وإيلي حتى يمكن الإفراج عنهما". قال معكرون إنه سيلزم اتخاذ خطوات متنوعة حتى "يمكن إتمام الإفراج". على وجه التحديد، طالب معكرون بأن يكون سحب الدعوى القضائية الأمريكية "نهائياً وملزماً". ردًا على ذلك، أرسل السيد بيركلي الخطاب التي طالب بها معكرون، والذي أفاد بأنه قدّم كشرط للإفراج عن المدعين.

٦٦. لم يُفرج عن المدعين سوى بعد أن تلقى معكرون الخطاب من السيد بيركلي. بينما كان المدعيان ينتظران الإفراج، استمرا في التعرض لظروف حبس قاسية.

٦٧. في ١١ أبريل/نيسان ٢٠١٩، عقد القاضي فريد عجيب جلسة استماع أصدر بعدها قرارًا بالإفراج عن السيد سماحة والسيدة سماحة. طلب القاضي فريد عجيب دليلاً على سحب الدعوى القضائية الأمريكية سحباً نهائياً وملزماً وعلى سحب قضية الميراث اللبنانية. واعترافاً من المدعى عليهم بسوء سلوكهم، منعوا جلسة الاستماع من الظهور في جدول الأعمال العام لتجنب التدقيق العام في الاختطاف والتعذيب.

٦٨. خوفًا من الإفراج الوشيك عن المدعين، قدم جرمانوس في اليوم نفسه شكوى ضد اللواء حمود لمنعه من الإفراج عن المدعين. لكن الشكوى لم تُثنِ اللواء حمود عن الإفراج عن المدعين.

٦٩. في ١١ أبريل/نيسان ٢٠١٩، أُفرج عن المدعين من مركز اعتقال قوى الأمن الداخلي. قضى المدعيان ما يقرب من أربع أو خمس ساعات ليلاً في منزلهما في بيروت، ثم نقلهما عملاء قوى الأمن الداخلي إلى المطار. عاد المدعيان إلى الولايات المتحدة في ١٢ أبريل/نيسان ٢٠١٩.

٧٠. على الرغم من إطلاق سراح المدعين، فإن آثار تعذيبهما لا تزال قائمة، لدرجة أنه في كل مرة يُفتح فيها باب أو يتحرك فيها قفل يعانيان من دُعر خارج السيطرة.

٧١. في ٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠، أصدرت قاضية الصلح أليشيا م. أوتازو-ريس تقريرًا وتوصية يفيدان بأن سحب الدعوى القضائية الأمريكية كان "نتيجةً للإجبار والإكراه". التقرير والتوصية في ١٦. [ECF رقم ١٣٢]. اعتمدت المحكمة لاحقًا التقرير والتوصية وأعدت التأكيد صراحةً على تلك النتيجة. الأمر في ٢ بتاريخ ٢٧ مايو/أيار ٢٠٢٠. [ECF رقم ١٤٠]. ألغت المحكمة قرار السحب وأعدت فتح هذه القضية في ٢٧ مايو/أيار ٢٠٢٠. في ٢، ٧ إدراكًا منها بأن سحب السيدة سماحة للدعوى القضائية الأمريكية كان بالإكراه من خلال "الاختطاف والاستجواب القاسي وأساليب شبيهة بالتعذيب".

ج. اتفاقية التعذيب

٧٢. اعتمدت الأمم المتحدة اتفاقية التعذيب من خلال قرار الأمم المتحدة رقم ٤٦/٣٩ في العام ١٩٨٤. دخلت اتفاقية التعذيب حيز التنفيذ في ٢٦ يونيو/حزيران ١٩٨٧، وهي تعترف بالمعايير الدولية التي تحظر تعذيب جميع الأشخاص. تظل اتفاقية مناهضة التعذيب متاحة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للتوقيع عليها، واعتبارًا من ١ أبريل/نيسان ٢٠١٩، كانت ١٧١ دولة، بما في ذلك الولايات المتحدة ولبنان، أطرافًا في الاتفاقية. واعتبارًا من تاريخ هذه الشكوى التكميلية، فإن ١٧٤ دولة أطراف فيها.

وَقَّعت الولايات المتحدة على اتفاقية مناهضة التعذيب كدولة عضو في الأمم المتحدة في ١٨ أبريل/نيسان ١٩٨٨ وصادقت عليها في ٢١ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤. انضم لبنان^٣ إلى اتفاقية مناهضة التعذيب كدولة عضو في الأمم المتحدة في ٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠. وفي جميع الأوقات ذات الصلة في هذه القضية، كانت الولايات المتحدة ولبنان موقَّعتين على اتفاقية التعذيب.

٧٣. تفرض اتفاقية مناهضة التعذيب التزامات قانونية على الأطراف لسن قوانين ولوائح تنفيذية.
/نظر المادة ٢.

٧٤. تحدد اتفاقية مناهضة التعذيب قيودًا معينة ومحددة ضد التسبب في ألم نفسي أو جسدي شديد. تنص المادة ١ على ما يلي:

يُقصد "بالتعذيب" أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسديًا كان أم عقليًا، يلحق عمدًا بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص أو من شخص ثالث على معلومات أو على اعتراف أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يُشتبه في أنه ارتكبه هو أو شخص ثالث أو تخويله أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث – أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب يقوم على التمييز أيًا كان نوعه أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص يتصرف بصفته الرسمية.

٧٥. المعايير الواردة في اتفاقية مناهضة التعذيب مسائل ذات اهتمام مشترك بين الدول. يعترف تمهيد الاتفاقية بأنه يتعين على جميع الدول الالتزام بتعزيز "الاحترام العالمي ومراعاة" حظر التعذيب.

^٣ أصبح لبنان طرفًا في الاتفاقية بعد أن تفاوضت دول أخرى بشأن الاتفاقية ووقَّعت عليها، وبالتالي "انضم" لبنان إلى الاتفاقية. وهذا له الأثر القانوني نفسه للتصديق. /نظر المادة (b) (1) 2 والمادة ١٥١، اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات للعام ١٩٦٩.

ينشأ هذا الالتزام جزئياً من المادة ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تتناول التزام الأمم المتحدة بتهيئة "دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة ودية بين الدول".

ب. الدافع النهائي للمدعى عليهم من اختطاف المدعين وتعذيبهما هو سرقة الميراث القانوني للسيدة سماحة

٧٦. استعان المدعى عليهم من أفراد العائلة بمساعدة المدعى عليهم في الحكومة اللبنانية في اختطاف المدعين وتعذيبهما لأنهم أرادوا منع السيدة سماحة من الحصول على ميراثها، سواء في لبنان أو عن طريق اللجوء إلى المحاكم الأمريكية. وقد تعرض المدعيان للضرر ليس فقط بسبب الاختطاف والتعذيب، ولكن أيضاً بسبب سرقة المدعى عليهم من أفراد العائلة الميراث القانوني للسيدة سماحة.

أ. ميراث بملايين الدولارات متروك للسيدة سماحة يدفع المدعى عليهم من أفراد العائلة للتآمر ضدها.

٧٧. المدعية لارا سماحة هي ابنة جورج منصور ومنى منصور. للسيدة سماحة شقيق واحد اسمه ألكسندر جورج منصور وشقيقة واحدة اسمها رولي جورج منصور. كان لجورج منصور شقيقة واحدة هي إيفلين منصور.

٧٨. أثناء طفولة السيدة سماحة وبلوغها، تعرضت للإهمال من والدتها منى منصور. ربته عمته إيفلين التي لم تنجب أي أطفال وعاملتها على أنها طفلتها. بما أن منى باش منصور اختارت الغياب والإهمال طوال معظم طفولة السيدة سماحة، أمضت السيدة سماحة وقتاً طويلاً مع إيفلين التي كانت توفر لها الطعام والملبس وضمنت حصولها على التعليم.

٧٩. كانت منى منصور أصغر من زوجها جورج بثلاثين عاماً، وكانت في كثير من الأحيان غير مخلصه لزوجها. ونتيجةً لهذا التوتر، لم تكن إيفلين على اتفاق مع منى منصور، وكثيراً ما كانت إيفلين تشجع جورج على تطليق منى.

٨٠. مع اقتراب السيدة سماحة من سن المراهقة، استمرت إيفلين في توفير العناية لها. وبمرور الوقت، تفاقمت الخلافات بين جورج منصور ومنى منصور. كان شقيقا السيدة سماحة الأصغر، رولي وألكسندر، ينحازان إلى والدتهما منى منصور. وكانت السيدة سماحة التي ربّتها عمّتها إيفلين تنحاز إلى والدها. ونتيجةً لذلك، عاملت منى منصور السيدة سماحة معاملة سيئة للغاية ومختلفة عن طفلها الآخرين لدرجة أن السيدة سماحة في وقت من الأوقات سعت للحصول على شهادة ميلادها لتحديد ما إذا كانت منى منصور هي والدتها الأصلية أم لا. اتسع هذا الانقسام بين أفراد العائلة بمرور الوقت.

٨١. أسس جورج منصور في العام ١٩٦٣ دليل التجارة العالمية ودليل التجارة العربية، وهما عملاقان تجاريان كانا ينشران قوائم الهواتف وإعلانات من نوع "دليل الهاتف". ومن خلال عمله التجاري، كان جورج منصور ينشر دليل التجارة العالمية ويوزعه، وهو دليل يتضمن قوائم هواتف الشركات وعناوينها في جميع أنحاء لبنان، وكذلك الشركات في قطر وديبي والمملكة العربية السعودية ومصر. بالإضافة إلى هذه القائمة الشاملة، كان الدليل يتضمن أيضًا إعلانات مدفوعة من الشركات. دعمت عائدات الإعلانات إنشاء الدليل وتوزيعه.

٨٢. على مر الأعوام، ومع توسع العمل التجاري، افتتح جورج منصور أعمالًا تجارية إضافية. أسس وكالة Mono System في العام ١٩٧١، وشركة Dolphin Advertising Company وشركة World Trade Directory SARL في العام ١٩٩٨.

٨٣. حقق دليل التجارة العالمية إيرادات تزيد عن ٧٥٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي سنويًا. وطوال تشغيل العمل التجاري، حقق دليل التجارة العالمية إيرادات تزيد عن ١٥٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي، وحقق أرباحًا تزيد عن ١٢.٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي.

كان العمل التجاري مربحًا للغاية نظرًا لأن تشغيله لم يتطلب نفقات كبيرة.

٨٤. أدار جورج منصور وشقيقته إيفلين منصور شركة World Trade Guide، وهي شركة إعلانات كانت توزع الإعلانات في جميع أنحاء لبنان. أدار جورج وإيفلين هذا العمل التجاري لأكثر من ٦٠ عامًا. وخلال هذا الوقت، نما العمل التجاري ليصبح ناجحًا للغاية، مما أدى إلى تحقيق أرباح صافية تزيد عن ٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي سنويًا. وبمرور الوقت، جمع العمل التجاري حيازات نقدية تزيد عن ١٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي. أدى نجاح العمل التجاري إلى تحقيق جورج وإيفلين ثراءً كبيرًا. استخدم الدخل الذي كسبه من العمل التجاري لشراء عقارات شخصية في لبنان. اشترى جورج وإيفلين عقارات إضافية كبيرة، لكن هويات تلك العقارات لا تزال مجهولة لأن كلودين عون – ابنة رئيس لبنان وشقيقة شانتال عون، زوجة باسيل – وسالم جريصاتي المساعد الأول لوزير خارجية لبنان – منعا بشكل فعال المحاكم اللبنانية من التحقيق في هذه الملكية.

٨٥. بالإضافة إلى الأراضي التي اشتراها جورج وإيفلين طوال حياتهما بفضل نجاحهما في أعمالهما التجارية، ورث كل منهما عن والدهما ممتلكات عقارية منفصلة. ورث جورج عن والده ممتلكات عقارية تزيد قيمتها عن ١.٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي. وورثت إيفلين عن والدها ممتلكات عقارية تُقدر قيمتها بحوالي ٩٤٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي. لا تزال القيمة الإجمالية وهويات الممتلكات التي ورثها جورج وإيفلين غير معروفة. طلب المدعيان المساعدة من النظام القضائي اللبناني للتحقيق في هويات كل من هذه الممتلكات، لكن كلودين عون وسليم جريصاتي منعا بشكل فعال المحاكم اللبنانية من التحقيق في هذه الملكية.

٨٦. تبلغ قيمة الأصول المالية والممتلكات العقارية التي تمكن المدعيان من تحديدها والتي تخص جورج وإيفلين أكثر من 17,500,000.00 دولار أمريكي.

٨٧. عاش السيد سماحة والسيدة سماحة في لبنان من العام ١٩٩٤ إلى العام ٢٠١٣. ومن ١٩٩٤ - ٢٠١٣ تقريباً، كان السيد سماحة يدير عملاً تجاريًا لتوزيع الملابس. تُقدر قيمة العمل التجاري بين 2,000,000.00 دولار أمريكي و3,000,000.00 دولار أمريكي.

٨٨. في العام ٢٠١٣، انتقل السيد سماحة والسيدة سماحة بشكل دائم إلى الولايات المتحدة. بعد انتقال السيدة سماحة إلى الولايات المتحدة، ساءت علاقتها المتوترة للغاية مع عائلتها، وبمرور الوقت نأت بنفسها تمامًا عن أفراد عائلتها الذين بقوا في لبنان.

أ. إيفلين منصور تترك ممتلكاتها بالكامل للسيدة سماحة؛ جورج منصور يسمح ببيع تركته للسيدة سماحة بموجب قانون الوصية اللبناني.

٨٩. في ١٨ ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٧، وقَّعت إيفلين منصور على وصيتها ("الوصية الأولى"). أمرت وصية إيفلين الأولى بتوزيع جميع أصول ممتلكاتها إلى شقيقها جورج منصور.

٩٠. في الأعوام الفاصلة، ومع تصاعد التوترات بين جورج منصور ومنى منصور، قررت إيفلين أنها تفضل ترك ممتلكاتها للسيدة سماحة التي ربتها منذ الطفولة لضمان التوزيع النهائي لأصولها لشخص كانت ترتبط به بعلاقة وثيقة.

٩١. وبالتالي، أعدت إيفلين منصور وصية ثانية ("الوصية الثانية"). نفذت إيفلين منصور الوصية الثانية وهي في الحالة المعتبرة شرعًا بقصد إلغاء وصيتها الأولى.

حلت الوصية الثانية محل الوصية الأولى. وقد عينت الوصية الثانية السيدة سماحة بصفتها المستفيدة الوحيدة من ممتلكات إيفلين منصور.

٩٢. توفيت إيفلين منصور في ١ أغسطس/آب ٢٠١٣. بينت الوصية الثانية رغبات إيفلين منصور في توزيع ممتلكاتها وقت وفاتها.

٩٣. بعد وفاتها، حجز المدعى عليهم من أفراد العائلة الوصية الثانية ظلمًا.

٩٤. نتيجةً لذلك، أكدت محكمة لبنانية في ٢٧ أغسطس/آب ٢٠١٤ صحة وصية إيفلين الأولى التي كان عمرها ٣٧ عامًا.

٩٥. كما هو مفصل أدناه، قبل توزيع أصول ملكية إيفلين، نقل المدعى عليهم من أفراد العائلة جميع الأصول من التركة. وبالتالي، لم تتلق السيدة سماحة أي أصول من تركة إيفلين.

٩٦. كان نقل الأصول من تركة إيفلين مخالفًا لتوجيهات إيفلين ومخالفًا للقانون وكان بقصد حرمان السيدة سماحة من ميراثها الشرعي بشكل غير قانوني.

٩٧. توفي جورج منصور في ٢٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٤. وكان سبب وفاته سرطان الدم.

٩٨. لم يكن جورج منصور لديه وصية في وقت وفاته.

٩٩. بموجب القانون اللبناني، كان من المفترض أن تُوزع تركة جورج منصور بالربيع على زوجته منى منصور والربيع لكل من أبنائه الثلاثة: المدعية لارا سماحة، وألكسندر جورج منصور، ورولي جورج منصور.

ب. مخطط المدعى عليهم من أفراد العائلة لحرمان إيفلين منصور وجورج منصور من ممتلكاتهما بشكل غير قانوني.

١٠٠. في الأعوام التي سبقت وفاة والد السيدة سماحة، ازداد توتر العلاقة بينها وبين عائلتها. بعد تشخيص إصابة جورج منصور بالسرطان أصبح مريضًا بشكل متزايد. سعت السيدة سماحة لمساعدة والدها، ولكن نظرًا لأنها كانت تقيم في الولايات المتحدة، كان عليها الاعتماد على المدعى عليهم من أفراد العائلة لرعايته. على الرغم من توسلات السيدة سماحة، رفض المدعى عليهم تقديم الرعاية الطبية الكافية لجورج منصور. وحتى في وقت الوفاة، أظهر المدعى عليهم من أفراد العائلة ازدراءهم لجورج منصور وتركوه ليُدفن في قبر مجهول من مقابر العامة.

١٠١. مع تصاعد التوترات بين أفراد العائلة، قررت والدة السيدة سماحة وشقيقها وشقيقتها ألا ترث السيدة سماحة أيًا من تركة والدها أو تركة عمته. لكن والد السيدة سماحة وعمتها لم يوافقا على هذه الخطة.

١٠٢. دبر المدعى عليهم من أفراد العائلة للتهرب من رغبات جورج منصور وإيفلين منصور مخططًا لنقل الأصول من ممتلكات جورج منصور وإيفلين منصور وحرمان السيدة سماحة من ميراثها الشرعي.

١٠٣. لنقل الأصول من تركات جورج منصور وإيفلين منصور، خدع المدعى عليهم من أفراد العائلة جورج منصور وإيفلين منصور لتنفيذ عدد من المعاملات العقارية لتقليل قيمة ممتلكاتهما.

أ. في ٥ مايو/أيار ٢٠٠٩، باع جورج منصور ٤٪ من ممتلكات تقع في ١٤٥١ زحلة إلى منى منصور. بلغت قيمة هذه الحصة من الممتلكات 210,000.00 دولار أمريكي.

- ب. في ٩ يونيو/حزيران ٢٠١٠، باعت إيفلين منصور ٥.٤٪ من ممتلكات تقع في ١٤٥١ زحلة إلى علي أحمد بو حمدون. بلغت قيمة هذه الحصة من العقار 285,000.00 دولار أمريكي.
- ت. في ١٦ أبريل/نيسان ٢٠١١، باعت إيفلين منصور ٥.٨٪ من ممتلكات تقع في ١٤٥١ زحلة إلى مارلين ليون وفادي وديع ليون. بلغت قيمة هذه الحصة من العقار 315,000.00 دولار أمريكي.
- ث. في ١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١، باع جورج منصور ٥.٤٪ من ممتلكات تقع في ١٤٥١ زحلة إلى جميل نور الدين. بلغت قيمة هذه الحصة من العقار 292,500.00 دولار أمريكي.
- ج. في ٢٤ فبراير/شباط ٢٠١٢، باع جورج منصور ٨٪ من ممتلكات تقع في ١٤٥١ زحلة إلى منى منصور. بلغت قيمة هذه الحصة من العقار 485,000.00 دولار أمريكي.
- ح. في ٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢، باع جورج منصور ٥.٤٪ من ممتلكات تقع في ١٤٥١ زحلة إلى مجد علي بربر. بلغت قيمة هذه الحصة من العقار 325,000.00 دولار أمريكي.
- خ. في ٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢، باع جورج منصور ٦.٧٪ من ممتلكات تقع في ١٤٥١ زحلة للمدعي عليها منى منصور. بلغت قيمة هذه الحصة من العقار 400,000.00 دولار أمريكي.
- د. في ٢٥ مايو/أيار ٢٠١٣، باعت إيفلين منصور ٥.٨٪ من الممتلكات إلى أميرة أحمد معربوني. بلغت قيمة هذه الحصة من العقار 350,000.00 دولار أمريكي.

١٠٤. بمجرد حدوث المبيعات العقارية هذه، لم يحول المدعى عليهم من أفراد العائلة عائدات البيع إلى الحسابات المصرفية لجورج وإيفلين. بدلاً من ذلك، اختلسوا العائدات لأنفسهم.

١٠٥. بالإضافة إلى ذلك، تعرض جورج منصور في العام ٢٠١١ لحادث أضعف قدرته على إدارة عمله التجاري. وبسبب هذه الإصابة، أنشأ المدعى عليهم من أفراد العائلة كياناً قانونياً جديداً في يونيو/حزيران ٢٠١١، وهو Gravity Zero SARL ("Gravity Zero"). سيطر المدعى عليهم من أفراد العائلة على Gravity Zero. كانت Gravity Zero شركة صورية استخدمها المدعى عليهم من أفراد العائلة لاختلاس الأصول من جورج منصور. نقل المدعى عليهم الممتلكات والأموال والأصول التجارية من الكيانات التجارية المشروعة التي أنشأها جورج منصور إلى Gravity Zero، وهي شركة قابضة أنشئت لهدف واحد وهو نقل أصول جورج منصور لتكون تحت سيطرة المدعى عليهم من أفراد العائلة. بمجرد اكتمال نقل الأصول إلى Gravity Zero، أغلق المدعى عليهم من أفراد العائلة العمل التجاري الآخر لجورج منصور حتى تحتفظ هذه الشركة الجديدة بجميع الأرباح المستقبلية. جرت جميع هذه المعاملات دون موافقة جورج منصور وكانت مخالفة لرغبته.

١٠٦. بدءاً من العام ٢٠١٣ تقريباً، بدأت منى منصور في نقل أصول إضافية من اسم جورج منصور بطريقة جديدة. ثم أطلقت اسمها الشخصي وحده على الممتلكات. ومع ذلك، بعد اكتمال المعاملات، واصلت استخدام الأموال التي دفعت مقابل العقارات لتدبير النفقات المنزلية المشتركة لها ولزوجها.

١٠٧. في ١٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٤، دخل جورج منصور مستشفى المقاصد الخيرية حيث ظهرت عليه أعراض مثل الحمى وفقدان الوزن والإرهاق وضيق التنفس.

شُخصت حالته في المستشفى بأنه مصاب بابيضاض الدم النقوي الحاد. خرج جورج منصور من المستشفى في ١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠١٤ ليقضي أيامه الأخيرة في المنزل مع عائلته. وعند خروج جورج منصور من المستشفى عانى من فقر الدم وترقق الدم، مما أدى إلى إصابته بفقدان قدراته الجسدية والعقلية بالإضافة إلى الدوار وعدم ترابط الكلام نتيجة خلل في الوظيفة الإدراكية. على الرغم من تفاقم شدة أعراض جورج منصور، منعه المدعى عليهم من أفراد العائلة من تلقي العلاج.

١٠٨. كانت هذه الأعراض متوافقة مع أعراض ابيضاض الدم النقوي الحاد، والتي تشمل الإرهاق، وسهولة الكدمات، والنزيف غير الطبيعي، وفقر الدم، ونقص الصفائح، وضيق التنفس، وتداخل الكلام، والصداع، والارتباك، والضعف في جانب واحد من الجسم، والنعاس.

١٠٩. في ١٧ سبتمبر/أيلول ٢٠١٤ - وقبل وفاة جورج منصور مباشرةً بينما كان في منزله يعاني من صراعه الأخير مع سرطان الدم في المرحلة الرابعة - لفق المدعى عليهم من أفراد العائلة وكالة قانونية بزعم السماح لمنى منصور بالسيطرة على جميع الأموال والممتلكات التي يملكها جورج منصور. كان جورج منصور في ذلك الوقت يبلغ من العمر ٨٣ عامًا ويعاني من الحمى والإرهاق العام مع ضيق شديد في التنفس. ونتيجةً لهذه الأعراض النهائية، كان عاجزًا تمامًا عن رعاية نفسه وقرر أطبائه أنه أصيب باضطراب نفسي شديد.

١١٠. لم يُوقَّع جورج منصور على الوكالة القانونية. وبدلاً من ذلك، وقَّعت منى باش منصور عليها. زعمت الوكالة القانونية أنها تتضمن توقيع جورج منصور كاملاً، لكنه لم يكن يعرف كيفية التوقيع باسمه. استغل المدعى عليهم من أفراد العائلة علاقاتهم للحصول على شهادة كاتب عدل مزورة أشارت إلى أن جورج منصور ممثَّل في محضر كاتب العدل للتوقيع على الوثيقة، على الرغم أنه لم يستطع الانتقال خارج المنزل في الأيام التي سبقت وفاته بعد عودته من المستشفى.

شهد كاتب العدل زورًا بأن جورج منصور كان يتمتع بصحة جيدة رغم أنه كان طريح الفراش وكان في أيامه الأخيرة.

١١١. استخدم المدعى عليهم من أفراد العائلة هذه الوكالة القانونية المزورة لاختلاس حسابات جورج منصور المصرفية. وعلى وجه التحديد، قبل وفاة جورج منصور مباشرةً، استخدمت منى منصور الوكالة القانونية لسحب 30,000.00 دولار أمريكي من أحد حساباته في معاملة واحدة.

١١٢. واصلت منى منصور سحب الأموال من حسابات جورج منصور حتى وفاته.

١١٣. عند بدء الإشراف على تركة جورج منصور، تبين أن تركته ليست بها أصول، على الرغم من الثروة الهائلة التي جمعها طوال حياته. كان جورج منصور في وقت وفاته يمتلك حسابًا مصرفيًا واحدًا في مصرف عودة برصيد أقل من مئة دولار أمريكي.

١١٤. عند بدء الإشراف على تركة إيفلين منصور، تبين أن تركتها ليست بها أصول، على الرغم من الثروة الهائلة التي جمعتها طوال حياتها. كانت إيفلين منصور في وقت وفاتها تمتلك حسابًا مصرفيًا واحدًا برصيد 33,800 دولار أمريكي.

١١٥. حُرمت السيدة سماحة بشكل غير قانوني من ميراثها الشرعي بسبب اختلاس المدعى عليهم من أفراد العائلة لأصول تركتي جورج منصور وإيفلين منصور باحتيال.

ت. السيدة سماحة تسعى لاسترداد أصول مسروقة بشكل غير قانوني من تركتي جورج منصور وإيفلين منصور.

١١٦. للحصول على الإنصاف من سرقة المدعى عليهم من أفراد العائلة لممتلكات جورج منصور وإيفلين منصور، طالبت السيدة سماحة المدعى عليهم من أفراد العائلة بإعادة الأصول المسروقة إلى تركة جورج منصور.

وعلى الرغم من المطالب المتكررة، رفض المدعى عليهم من أفراد العائلة إعادة أي أصل من الأصول المسروقة.

١١٧. نظرًا لرفض المدعى عليهم من أفراد العائلة إعادة الأصول المسروقة، أبلغت السيدة سماحة السلطات اللبنانية عن السرقة التي ارتكبتها المدعى عليهم من أفراد العائلة. ومع ذلك، أخفقت جهودها بسبب تصرفات المدعى عليهم لإفساد محاولاتها للحصول على العدالة.

١١٨. كان المدعى عليهم من أفراد العائلة يعلمون أن أفعالهم سوف تحرم السيدة سماحة بشكل غير قانوني من ميراثها الشرعي. وكانوا يعرفون أيضًا أنه إذا قُبض عليهم فسوف يُحاسَبوا على أفعالهم، وسوف يتعين عليهم رد نصيبها من التركة، وقد يواجهوا تهمةً جنائيةً بالتزوير والاختلاس وغسيل الأموال. وبالتالي، أثلّف ألكسندر منصور جميع سجلات الحسابات المصرفية وغيرها من الحسابات المالية لمنع السيدة سماحة من معرفة الأصول التي باعها المدعى عليهم من أفراد العائلة وأسعار البيع. وعلى الرغم من جلسات الاستماع القضائية المتعددة بشأن هذه القضية، لم يُطلب من ألكسندر منصور أبدًا الكشف عن مصير عائدات بأكثر من 15,000,000.00 دولار أمريكي.

١١٩. لم يكتفِ ألكسندر منصور بإتلاف السجلات المالية الأصلية، ولكن سليم جريصاتي وجبران باسيل باستخدام سلطتهما ومنصبهما أمرا أيضًا المصارف في لبنان برفض أي طلبات من المدعين بشأن السجلات المصرفية. وبالتالي، عندما طلب المدعيان سجلات من المصارف مباشرةً في محاولة لإثبات مطالبتهما، رُفضت طلباتهما تمامًا.

١٢٠. بسبب إصرار المدعيين، رفعت السيدة سماحة في ١٦ يونيو/حزيران ٢٠١٥ شكوى جنائية في لبنان ضد المدعى عليهم من أفراد العائلة، ورفعت شكوى جنائية في ٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥، لدى النائب العام.

وافق المدعي العام في جبل لبنان، داني شرابية، على ادعاءات السيدة سماحة ووجه اتهامات ضد المدعى عليهم من أفراد العائلة بالسرقة والاختلاس والتزوير. طالب المدعي العام بتقديم المدعى عليهم من أفراد العائلة للمحاكمة. فيما يتعلق بهذا التحقيق، طلب المدعي العام من قاضي الجلسة متابعة التحقيق، لكن جريصاتي كلف مكى بالتحقيق. ومع ذلك، لا يدين مكى بالولاء لتحقيق العدالة بل للمدعى عليهما جريصاتي وباسيل. أمرت كلودين عون، مستخدمةً سلطتها كابنة للرئيس، جريصاتي بوقف تقدم التحقيق ومنع اعتقال منى منصور. وقد فعل جريصاتي ذلك. وبالتالي، على الرغم من جدارة ادعاءات السيدة سماحة، لم يبذل مكى أي جهود لأكثر من عامين للسماح بالتحقيق مع المدعى عليهم من أفراد العائلة.

١٢١. بالإضافة إلى ذلك، قدم المدعى عليهم من أفراد العائلة رشوة لجريصاتي لضمان استمرار ولائه. دفع المدعى عليهم من أفراد العائلة لجريصاتي أكثر من 500,000.00 دولار أمريكي كرشاوى. وبالتالي، تدخل في سعي المدعين لتحقيق العدالة في لبنان. هدد جريصاتي أعضاء النيابة والقضاة بالفصل من مناصبهم إذا لم يمنعوا مقاضاة السيدة سماحة. وعلى وجه التحديد، وجه المدعي العام سمير حمود لمنع المحققين من التحقيق في ادعاءات المدعية المتعلقة بتركة جورج منصور وإيفلين منصور. ونتيجةً لذلك، لم يُجر أي تحقيق في الادعاءات ضد المدعى عليهم من أفراد العائلة.

ث. المدعى عليهم يرهبون السيد سماحة والسيدة سماحة حتى تتخلى السيدة سماحة عن مطالباتها بميراثها.

١٢٢. ومع ذلك، لم تكن تصرفات المدعى عليهم كافية لمنع المدعين من تحقيق العدالة في لبنان. بالإضافة إلى منع التحقيق في ادعاءات المدعين، نظم المدعى عليهم حملة من الأفعال الإجرامية لترهيب المدعين وإثنائهما عن سعيهما للحصول على حقوقهما القانونية.

١٢٣. وجه المدعي العام اللبناني زياد أبو حيدر تهمًا ضد السيدة سماحة في مايو/أيار ٢٠١٧ لترهيبها حتى تتراجع عن متابعة دعاواها. وردًا على الدعوى القضائية الأمريكية، أصدرت وزارة العدل اللبنانية استدعاءً يأمر السيدة سماحة بالمثول للدفاع عن تلك الادعاءات في تموز/يوليو ٢٠١٧. طلب أبو حيدر اعتقال السيدة سماحة وتعذيبها في العام ٢٠١٧.

١٢٤. ردًا على جهود السيدة سماحة في إثبات حقوقها القانونية في الولايات المتحدة وكجزء من حملة التخويف الممنهجة، أثار مكفى ادعاءات ضد السيدة سماحة بتهمة التشهير، وبعد ذلك رفع مدعي عام آخر والمدعى عليهم دعاوى تشهير ضد السيدة سماحة في لبنان. في ١٢ يونيو/حزيران ٢٠١٧، استُدعت السيدة سماحة للرد على تهم التشهير التي وجهتها مارلين ليون وفادي ليون.

١٢٥. هذه الاتهامات لا أساس لها وتخالف القانون اللبناني. يُحظر على الأطراف رفع دعوى تشهير استنادًا إلى أي بيانات تم الإدلاء بها بخصوص إجراء قانوني شرعي.

١٢٦. كجزء آخر من هذه الحملة، أبطل المدعى عليهم قرارات قضاة لبنانيين غير متحيزين وجدت أن ادعاءات المدعيين جديرة بالتقدير. أقرت منى باش منصور للقاضي ربيع حسامي بتزوير الوكالة القانونية. في ١٦ مارس/آذار ٢٠١٨، بالنيابة عن المدعية العامة غادة عون، صدرت توصية نهائية تفيد بأن ادعاءات السيدة سماحة جديرة بالتقدير. بالنيابة عن المدعية العامة غادة عون، صدرت أوامر بالقبض على المدعى عليهم من أفراد العائلة بتهمة التزوير والاختلاس والاحتيال. ومع ذلك، أمر جريصاتي مساعدته باسكال أنطون بالاتصال بمكفى لترتيب رفض دعوى المدعية. وجه جريصاتي بتقديم طلب إلى مكفى برفض القضية.

وبعد ذلك ببضعة أيام، رفض مكني القضية. كان هذا الرفض متحيزًا ومخالفًا للقانون، كما هو معترف به في استئناف المدعية العامة عون على قرار مكني، المقدم في لبنان في ٢٣ مارس/آذار ٢٠١٨.

١٢٧. بالإضافة إلى ذلك، اتخذ المدعى عليهم إجراءات مستهجنة لتخريب المصالح التجارية للمدعيين في لبنان والتدخل فيها في محاولات إضافية لترهيبهما وإسكاتهما وإيقافهما عن متابعة دعاوَاهما. في فبراير/شباط ٢٠١٨، قرر المدعى عليهم بالمصادفة ضرورة إغلاق العمل التجاري للسيد سماحة في لبنان. رتب المدعى عليهم لصب جدار من الخرسانة أمام مدخل مستودع السيد سماحة، مما تسبب بشكل أساسي في قطع مصدر معيشة المدعيين. قطع المدعى عليهم خدمات المرافق العامة عن المستودع وتركوا المرفق دون كهرباء أو تهوية. أحال الجدار الخرساني دون الوصول إلى المدخل الرئيسي لمرفق السيد سماحة، مما تسبب في عدم القدرة على نقل الجرد من المستودع وأدى إلى الإغلاق الفعلي لعمله التجاري، وهو تمامًا ما أراده المدعى عليهم. أدت هذه الإجراءات إلى إتلاف مخزون قيمته 3,000,000.00 دولار أمريكي وتعذر إصلاحه.

١٢٨. أبلغ المدعيان المسؤولين اللبنانيين عن هذا التصرف وقدموا شكوى مقابلة، لكن أبو حيدر وداني معكرون، المستشار القانوني للتيار الوطني الحر، تسببا في تحويل شكوى المدعيين إلى أبو حيدر في فبراير/شباط ٢٠١٨. ضمن أبو حيدر عدم بدء التحقيق في تصرف المدعى عليهم على الإطلاق.

السبب الأول للدعوى
انتهاك قانون الدول
(من لارا سماحة ضد جميع المدعى عليهم)

١٢٩. يُدمج المدعيان في وثيقة ثانية الادعاءات الموضحة أعلاه كما لو أنها قد ذُكرت بالكامل هنا.
١٣٠. السيدة سماحة "أجنبية" بالمعنى المقصود في سياق قانون تعويض الأجانب عن الضرر ("ATS").
١٣١. علم المدعى عليهم أن السيدة سماحة رفعت الدعوى القضائية الأمريكية. سعى المدعى عليهم إلى حرمان السيدة سماحة من حقها القيم في متابعة تلك الدعوى.
١٣٢. فعل المدعى عليهم ذلك من خلال انتهاكات لاتفاقية التعذيب التي تُعد جزءًا من "قانون الدول" في سياق قانون تعويض الأجانب عن الضرر ("ATS").
١٣٣. اختطفت قوات الأمن اللبنانية المدعيين تحت غطاء القانون. ومن خلال جريصاتي، الذي كان يستخدم سلطته الفعلية و/أو الظاهرة كوزير لشؤون الرئاسة وكوزير سابق للعدل، تصرف المدعى عليهم للتسبب في اعتقال قوات الأمن اللبنانية للمدعيين واحتجازهما وتعذيبهما بصفة غير قانونية. أثناء احتجاز المدعيين لدى قوات الأمن اللبنانية، تعرضوا للألم والمعاناة الشديدين بصفة غير قانونية، جسديًا ونفسيًا.
١٣٤. حرم المدعى عليهم السيدة سماحة عمدًا وبصفة غير قانونية من حريتها وعذبوها بتعريضها لألم جسدي وضرر نفسي، بما في ذلك تهديدها بالألم جسدي شديد والوفاة، وذلك لإجبارها على التنازل عن حقها في متابعة الدعوى القضائية الأمريكية.
١٣٥. يشكل التعذيب أثناء الاحتجاز غير القانوني انتهاكًا لقانون الدول.

١٣٦. يمس سوء تصرف المدعى عليهم الولايات المتحدة لأن المدعى عليهم استدرجوا السيدة سماحة من الولايات المتحدة حتى يتمكنوا من اختطافها وتعذيبها، وكان سوء تصرف المدعى عليهم موجهاً لإجبار السيدة سماحة على التخلي عن حق أمريكي وهو الدعوى القضائية الأمريكية.

١٣٧. المدعى عليهم مسؤولون أمام السيدة سماحة عن الضرر الذي ألحقه بها من خلال انتهاكهم قانون الدول.

السبب الثاني للدعوى
انتهاك قانون حماية ضحايا التعذيب
(من المدعين ضد جميع المدعى عليهم)

١٣٨. يدمج المدعيان في وثيقة ثانية الادعاءات الموضحة أعلاه كما لو أنها قد ذُكرت بالكامل هنا.

١٣٩. اختطف المدعى عليهم المدعيين وعذبوهم، بما في ذلك من خلال توجيه قوات الأمن اللبنانية تحت غطاء القانون. ومن خلال جريصاتي، الذي كان يستخدم سلطته الفعلية و/أو الظاهرة كوزير لشؤون الرئاسة وكوزير سابق للعدل، تصرف المدعى عليهم للتسبب في اعتقال قوات الأمن اللبنانية للمدعيين واحتجازهما وتعذيبهما بصفة غير قانونية. أثناء احتجاز المدعيين لدى قوات الأمن اللبنانية، تعرضوا للألم والمعاناة الشديدين بصفة غير قانونية، جسدياً ونفسياً.

١٤٠. عذب المدعى عليهم المدعيين لمعاقبتهم على جهود السيدة سماحة للحصول على ميراثها الشرعي وانتقاماً لشكاوى السيد سماحة بشأن الإغلاق غير القانوني لعمله التجاري. كما عذب المدعى عليهم المدعيين لترهيبهما وإجبارهما حتى تسحب السيدة سماحة الدعوى القضائية الأمريكية. عذب المدعى عليهم المدعيين بحسب تعريف هذا المصطلح في قانون حماية ضحايا التعذيب.

١٤١. تعرض المدعيان لألم نفسي شديد ناتج عن التهديد بإلحاق ألم جسدي شديد والوفاة الوشيكة لهما.

١٤٢. لا تتوفر للمدعيين سبل انتصاف مناسبة لهما في لبنان. المدعى عليهم مسؤولون أمام المدعيين عن الضرر الذي ألحقوه بهما من خلال انتهاكاتهم لقانون حماية ضحايا التعذيب.

السبب الثالث للدعوى

الاختلاس

(من لارا سماحة ضد المدعى عليهم من أفراد العائلة)

١٤٣. يدمج المدعيان في وثيقة ثانية الادعاءات الموضحة أعلاه كما لو أنها قد ذُكرت بالكامل هنا.

١٤٤. كانت المدعية لارا سماحة المستفيدة من تركة والدها جورج منصور وعمتها إيفلين منصور. كان من حق السيدة سماحة توقع الحصول على ميراث من ممتلكاتهما عند وفاتهما. وكان هذا التوقع من حق السيدة سماحة.

١٤٥. قصد المدعى عليهم من أفراد العائلة إبطال دعوى السيدة سماحة عن طريق تحويل الميراث الأساسي إلى ممتلكاتهم الخاصة بشكل تضليلي واحتيالي.

١٤٦. وبعد ذلك، أبطل المدعى عليهم من أفراد العائلة دعوى السيدة سماحة بتحويل الميراث الأساسي بشكل تضليلي.

١٤٧. لم يكن للمدعى عليهم من أفراد العائلة الحق في ميراث السيدة سماحة.

١٤٨. حُرمت السيدة سماحة من ميراثها بسبب السلوك غير المشروع للمدعى عليهم من أفراد العائلة.

السبب الرابع للدعوى

الاحتيال

(من المدعين ضد المدعى عليهم من أفراد العائلة)

١٤٩. يدمج المدعيان في وثيقة ثانية الادعاءات الموضحة أعلاه كما لو أنها قد ذُكرت بالكامل هنا.
١٥٠. تسبب المدعى عليهم في أن يستخدم بوز المغالطة مع المدعين مفيداً بأن المدعى عليهم من أفراد العائلة كانوا يرغبون في تسوية ميراث السيدة سماحة بحسن نية.
١٥١. كانت هذه الإقرارات الموجهة إلى المدعين في الولايات المتحدة زائفة.
١٥٢. قصد المدعى عليهم أن يعتمد المدعيان على مغالطة بوز لحملهما على السفر إلى لبنان.
١٥٣. اعتمد المدعيان على المغالطات في اتخاذ قرار السفر إلى لبنان.
١٥٤. كان اعتماد المدعين على هذه المغالطة معقولاً.
١٥٥. نتيجةً لاعتماد المدعين على مغالطات المدعى عليهم، سافر المدعيان إلى لبنان حيث تعرضا للاختطاف والتعذيب مما دفعهما للتنازل عن ادعاءات السيدة سماحة بميراثها.

السبب الخامس للدعوى

التدخل الخاطيء في ميراث متوقع

(من لارا سماحة ضد جميع المدعى عليهم)

١٥٦. يدمج المدعيان في وثيقة ثانية الادعاءات الموضحة أعلاه كما لو أنها قد ذُكرت بالكامل هنا.
١٥٧. كانت المدعية لارا سماحة المستفيدة من تركة والدها جورج منصور وعمتها إيفلين منصور. كان من حق السيدة سماحة توقع الحصول على ميراث من ممتلكاتهما عند وفاتهما.
١٥٨. تدخل المدعى عليهم عمدًا في توقع السيدة سماحة بتزوير وكالة قانونية لنقل الأصول من التركة لمنعها من الحصول على ميراثها.

١٥٩. استخدمت عائلة منصور الوكالة القانونية المزورة لنقل الأصول من شركة جورج. منع المدعى عليهم الباقون السيدة سماحة من استعادة أي أصول أخذت بالخطأ من ممتلكات جورج. وبذلك، غيّر جميع المدعى عليهم توقعات السيدة سماحة في شركة والدها.

١٦٠. حُرمت السيدة سماحة من ميراثها بسبب السلوك غير المشروع للمدعى عليهم من أفراد العائلة.

سبل الانتصاف التي يطلبها المدعيان من المحكمة

بناءً على ذلك، يطلب المدعيان أن تصدر هذه المحكمة حكمًا في جميع المطالبات وأن تمنحهما تعويضًا عن مثل هذه الأضرار بما في ذلك التعويضات الجزائية والفوائد وأتعاب المحاماة المعقولة والتكاليف وأي تعويض آخر قد تراه هذه المحكمة عادلًا. يعتبر منح تعويضات جزائية مناسبة لأن سلوك المدعى عليهم كان إجراميًا بطبيعته، وخطيرًا على حياة الإنسان، ومهينًا، ومتطرفًا، وغاشمًا، ومتعمدًا، وخبثًا.

طلب هيئة المحلفين

يطالب المدعيان بإجراء محاكمة أمام هيئة محلفين بخصوص جميع أسباب الدعوى الواردة هنا.

التاريخ: ١٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٠

/توقيع/ ربيكا ل. كاستانيدا

ربيكا ل. كاستانيدا

رقم نقابة المحامين في فلوريدا: ١٠٠٧٩٢٦

مكتب The Castaneda Law Firm PLLC

506 N. Armenia Avenue

Tampa, FL 33609-1703

هاتف: (813) 694-7780

rc@attorneyrebeccacastaneda.com

/توقيع/ أندرو أ. سيجل

أندرو أ. سيجل

رقم نقابة المحامين في مقاطعة كولومبيا: ١٠٢٩٣٦٥

مكتب Covington & Burling LLP

One CityCenter

850 Tenth Street, NW

Washington, D.C. 20001

هاتف: (202) 662-6000

asiegel@cov.com

محاميا المدعين

UNITED STATES DISTRICT COURT FOR THE
SOUTHERN DISTRICT OF FLORIDA
MIAMI DIVISION

CASE NO. 17-24206-CIV-MARTINEZ-OTAZO-REYES

LARA SAMAHA and ELIE SAMAHA,

Plaintiffs,

v.

GEBRAN BASSIL,
SALIM JREISSATI,
DANY MACARON,
ZIAD MEKANNA,
PETER GERMANOS,
MAJED BOUEZ,
AHMAD SASSINE,
MONA BACH MANSOUR,
ALEXANDER GEORGE MANSOUR, and
ROLLY GEORGE MANSOUR,

Defendants.

JURY TRIAL DEMANDED

PLAINTIFFS' SUPPLEMENTAL COMPLAINT

NATURE OF ACTION

1. In April 2019, family members of Plaintiff Lara Samaha lured Lara and her husband, Elie, from their home in Miami to Beirut, Lebanon where they were kidnapped and tortured by Lebanese government officials acting at the family members' behest. For ten days, Plaintiffs were held captive and subjected to repeated physical and psychological torture in an effort to coerce them to dismiss claims brought by Lara Samaha in United States federal court. This action is brought under the Alien Tort Statute ("ATS") and Torture Victim Protection Act of 1991 ("TVPA") to redress the harm Plaintiffs suffered from their kidnapping and torture.

2. Defendants' plot to kidnap and torture Plaintiffs was part and parcel of efforts by Mrs. Samaha's family to steal millions of dollars from Mrs. Samaha that she is entitled to inherit from her father and her aunt. When Mrs. Samaha instituted legal action in Lebanon to obtain her inheritance, her family members destroyed evidence and corrupted the judicial process to stymie those efforts. This forced Mrs. Samaha to turn to the U.S. courts for redress: in 2017, she filed suit in this Court in an effort to recover her rightful inheritance (the "U.S. Lawsuit"). Then, at the behest of her well-connected family members, Lebanese prosecutors brought defamation charges against Mrs. Samaha as payback for exercising her legal rights. Certain of the Defendants filed complaints against both Mrs. and Mr. Samaha, because in the words of one Defendant, the U.S. Lawsuit "touched the pride and reputation" of the Defendants.

3. Not content with perverting the Lebanese judicial process, Defendants proceeded to lure Plaintiffs to Lebanon in the guise of seeking to resolve the inheritance dispute. Upon arriving in Beirut for a purported "settlement meeting," Mrs. Samaha was immediately and unlawfully detained by an awaiting border control officer

from the General Directorate of General Security and transported to an underground military prison without access to light, food, water, or medication. Mr. Samaha was subsequently taken into custody as well. Over the next ten days, Defendants subjected Plaintiffs “to kidnapping, harsh interrogation, and cruel torture-like tactics . . . with the sole intention of forcing [Mrs. Samaha] to dismiss the Amended Complaint that was filed before this Court.” May 27, 2020 Order Adopting Magistrate Judge’s Report and Recommendation at 2. [See ECF No. 140]. At one point, Mrs. Samaha was forced to remove all of her clothing, and later, she was forced to listen as other prisoners were tortured just steps away. Defendants threatened her with a range of extrajudicial punishments, including death, unless she abandoned her efforts to seek justice in the United States.

4. After days of illegal detention in inhumane conditions, without any formal charges, while under constant threat of physical harm and possible death, Plaintiffs finally acceded to Defendants’ extortion and dismissed the U.S. Lawsuit. As the Court has found, this dismissal was “the product of duress and coercion.” May 27, 2020 Order at 2. [ECF No. 140]. Only after Defendants independently confirmed that Mrs. Samaha had dismissed the U.S. Lawsuit were Plaintiffs released from captivity. To this day, Plaintiffs continue to suffer from the physical harm and the severe mental trauma that Defendants inflicted.

5. Defendants acted in concert to torture Plaintiffs and are thus jointly liable to Plaintiffs under the ATS and the TVPA. Torture specifically violates the law of nations within the meaning of the ATS, as well as the TVPA. In 1984, the United Nations General Assembly promulgated the Convention Against Torture and Other Cruel,

Inhuman or Degrading Treatment or Punishment (“Torture Convention”), to which an overwhelming majority of countries are parties. The Torture Convention is part of the law of nations for ATS purposes. Under the Torture Convention, it is an offense to inflict severe physical or mental pain or suffering on a person for purposes of intimidation. Defendants, acting in concert, engaged in such torture here in an effort to intimidate and coerce Mrs. Samaha into abandoning a United States property interest: the U.S. Lawsuit.

PARTIES

A. Plaintiffs

6. Plaintiff Lara Samaha (“Mrs. Samaha”), also known as Lara George Mansour, is a citizen of Lebanon, a United States permanent resident, and a resident of Florida. Mrs. Samaha is the daughter of George Mansour and Mona Bach Mansour.

7. Plaintiff Elie Samaha (“Mr. Samaha”) is a United States citizen and a resident of Florida. Mr. Samaha was born in Lebanon, where he resided until 1982, when he moved to the United States.

B. Defendants

a. The Family Defendants

8. Defendant Mona Bach Mansour is Mrs. Samaha’s mother. Mona Bach Mansour is a citizen and resident of Lebanon.

9. Defendant Alexander George Mansour is Mrs. Samaha’s brother. Alexander George Mansour is a citizen and resident of Lebanon.

10. Defendant Rolly George Mansour is Mrs. Samaha’s sister. Rolly George Mansour is a citizen and resident of Lebanon.

11. Defendants Mona Bach Mansour, Alexander George Mansour, and Rolly George Mansour (collectively, the “Family Defendants”) are the living members of Mrs. Samaha’s immediate family.

b. The Lebanese Government Defendants

12. Gebran Bassil is a Member of the Lebanese Parliament. He is the leader of the Free Patriotic Movement (“FPM”) political party. As head of the FPM, Bassil is a close ally of Lebanese President Michel Aoun and exerts significant control over the Lebanese judiciary,¹ ministers of various governmental departments, and other government posts. Bassil has a deep network within the Lebanese political structure and previously held numerous governmental posts, including Minister of Telecommunications, Minister of Energy and Water, and Minister of Foreign Affairs and Emigrants. Bassil is married to Chantal Aoun, the daughter of President Aoun. Bassil has received compensation from the Family Defendants and he, in turn, used his power to direct the kidnapping and torture of Plaintiffs.

13. Salim Jreissati is a Lebanese politician and a member of the Free Patriotic Movement. As a member of the FPM, he is loyal to Bassil. He currently serves as Lebanon’s State Minister for Presidential Affairs. Between December 2016 and January 2019, Jreissati served as Minister of Justice. As Minister of Justice, Jreissati developed deep connections within the law enforcement community and judicial system of Lebanon. Since January 2019, Jreissati has served as Minister for Presidential Affairs.

¹ The judiciary in Lebanon is divided into four main court systems, each having a multilevel hierarchical structure. The system referred to in this Complaint is the equivalent of the United States District Court system.

Using his connections, Jreissati implemented Bassil's directive to orchestrate the kidnapping and torture of Plaintiffs.

14. Dany Macaron is a Lebanese attorney who represents the Family Defendants. In that role, and with full knowledge that Plaintiffs had been kidnapped and tortured, Macaron conducted negotiations with Plaintiffs' attorney to obtain the ransom that Defendants demanded as a condition of Plaintiffs' release from captivity and cessation of torture: dismissal of the U.S. Lawsuit.

15. Ziad Mekanna is a member of the FPM, who owes his loyalty to Jreissati. To facilitate Defendants' scheme to kidnap and torture Plaintiffs, Mekanna filed spurious defamation claims against Plaintiffs to serve as a pretext for their kidnapping and torture.

16. Peter Germanos was Lebanon's top military prosecutor in Lebanon until January 2020. In June 2019, Germanos was suspended after an investigation into judicial corruption. Germanos was responsible for implementing orders from Bassil and Jreissati to transfer Plaintiffs to specific detention facilities so they could more easily be killed. Even after Plaintiffs paid the ransom Defendants demanded (by dismissing the U.S. Lawsuit), Germanos sought to prevent Plaintiffs' release.

17. Majed Bouez is a Lebanese attorney who represents the Free Patriotic Movement and its members, including Bassil. Bouez made false representations to lure Plaintiffs from their home in Miami to Lebanon so that they could be kidnapped and tortured.

18. Ahmad Sassine is the Captain of Lebanon's Internal Security Forces Directorate. At the direction of other Defendants, Sassine held Plaintiffs captive

and interrogated them. Sassine was responsible for the conditions of Plaintiffs' captivity, and refused to release Plaintiffs until Mrs. Samaha dismissed the U.S. Lawsuit.

JURISDICTION AND VENUE

19. This Court has jurisdiction over Plaintiffs' ATS and TVPA claims pursuant to 28 U.S.C. § 1331 and 28 U.S.C. § 1350. The Court has supplemental jurisdiction over Plaintiffs' other claims pursuant to 28 U.S.C. § 1367.

20. Venue is proper in this District pursuant to 28 U.S.C. § 1391. Defendants communicated with Plaintiffs in this District to lure them to leave this District so that Defendants could deprive them of their right to pursue the U.S. Lawsuit filed in this District. Pursuant to 28 U.S.C. § 1391(b)(1)-(2), there is no other district in which venue is proper.

21. This Court has personal jurisdiction over Defendants because Plaintiffs' claims are based, *inter alia*, on Defendants' purposeful acts to lure Plaintiffs from their home in this District and then to deprive Mrs. Samaha of property sited in this District: the U.S. Lawsuit. Defendants were aware of the U.S. Lawsuit and their conduct was purposefully directed at causing Plaintiffs to abandon that United States property interest sited in this District. Defendants, by kidnapping and torturing Plaintiffs, intended to and did cause the dismissal of the U.S. Lawsuit.

22. Adjudication of Plaintiffs' claims in the United States is especially appropriate because the claims cannot be fairly adjudicated in Lebanon. Defendants control the outcome of any claims that Plaintiffs could assert in Lebanon. Defendants have substantial influence over judicial functions in Lebanon. Specifically, Gebran Bassil, as the leader of the dominant political party, exercises significant control over the country's judiciary.

23. Due to Defendants' significant influence over Lebanese judicial functions, Lebanese courts do not provide an adequate forum to adjudicate Plaintiffs' claims, which are based on Defendants' misconduct, including through abuse of the Lebanese judicial system.² A system subject to the control of Defendants cannot fairly adjudicate claims where Defendants have already demonstrated their ability to maneuver the outcome of Lebanese judicial proceedings to their own benefit.

24. Plaintiffs' inability to obtain relief in Lebanon is exacerbated by the fact that political corruption and bribery is notorious in Lebanon. According to Transparency International's Corruption Perceptions Index, Lebanon is more corrupt than over 135 other countries, including Brazil, Russia, Iran, and Kazakhstan.

25. Corruption and bribery have specifically blocked Plaintiffs' efforts to obtain redress in Lebanon for injuries resulting from Defendants' actions. Defendants exert substantial control over military, political, and judicial functions in the country. Plaintiffs have repeatedly raised issues concerning this conduct with the Lebanese authorities, and have repeatedly been ignored.

FACTUAL ALLEGATIONS

A. Defendants Kidnap and Torture Plaintiffs to Extort Dismissal of the U.S. Lawsuit.

26. In early 2019, Defendants, acting in concert, concocted a plan to induce Plaintiffs to leave their home in Miami to travel to Lebanon, where Defendants

² Lebanon is a country characterized by the United States as one that has a legal structure that provides for the prosecution and punishment of officials who committed human rights abuses but, nevertheless, a country where enforcement remains a problem, and government officials enjoy a measure of impunity for human rights abuses. U.S. Dep't of State, Bur. of Democracy, Human Rights, and Labor, *Country Reports on Human Practices* (2018).

planned to kidnap and torture them Defendants did so to coerce the dismissal of the U.S. Lawsuit.

a. Mrs. Samaha Tries to Obtain Her Lawful Inheritance.

27. Despite her entitlement to a significant inheritance, Mrs. Samaha's attempts to obtain that inheritance through the Lebanese judicial system were fruitless. After repeated failures, Mrs. Samaha commenced litigation in this Court.

28. On November 17, 2017, Mrs. Samaha filed the U.S. Lawsuit, asserting claims against her family members and Lebanese officials who conspired with them to defraud Mrs. Samaha of her rightful inheritance. [*See* ECF No. 1]. Mrs. Samaha filed an Amended Complaint on October 17, 2018. [*See* ECF No. 7].

29. For months thereafter, Defendants failed to respond to the lawsuit. In January 2018, Defendants became increasingly frustrated by Mrs. Samaha's pursuit of her rights in United States court. Consequently, Jreissati met with General Abbas Ibrahim, Head of the General Directorate of General Security (Lebanese border control) at the presidential palace, where Jreissati expressed his concern regarding the U.S. Lawsuit. Over the ensuing year, Jreissati's frustration with the U.S. Lawsuit grew, so much so that he told Mr. Samaha's cousin that he had "advice" for Mr. Samaha: to distance himself from Mrs. Samaha's claims, because her pursuit of her claims would be "very dangerous."

30. As a result of this frustration with Plaintiffs' pursuit of justice, Defendants have instituted spurious legal claims in Lebanon, including claims by Mekanna and Macaron for criminal defamation, to pressure Mrs. Samaha into renouncing her legal claims and rights. Mrs. Samaha was unlawfully and unjustly accused of defaming Defendants by bringing her claims in the United States.

b. Defendants Lure Mrs. Samaha to Lebanon.

31. In March 2019, Majed Bouez, at the request of Gebran Bassil, informed Plaintiffs that the Family Defendants were prepared to resolve Mrs. Samaha's claims over her inheritance. This was a farce. The Family Defendants communicated a willingness to engage in settlement discussions solely to lure Plaintiffs to Lebanon in order to kidnap and torture them so that they would dismiss the U.S. Lawsuit and relinquish any inheritance claim.

32. The Family Defendants planned Plaintiffs' kidnapping and torture, but needed the assistance of the Lebanese Government Defendants to execute their plot. The Family Defendants bribed Bassil and Jreissati to garner their assistance in directing Plaintiffs' kidnapping, torture, and interrogation. With their plot in place, the Family Defendants proceeded to lure Plaintiffs to Lebanon. They conscripted Defendant Bouez to propose a settlement conference. Unaware of Defendants' plot, Plaintiffs took the bait and traveled to Lebanon, arriving on April 2, 2019.

33. To provide a pretext for kidnapping Plaintiffs, Mekanna and Macaron brought charges for criminal defamation against Mrs. Samaha based on her allegations in the U.S. Lawsuit, even though there was no legitimate basis for such claims. Upon learning of the plot to induce Plaintiffs to come to Lebanon, Mekanna and Macaron renewed summonses issued against Mrs. Samaha based on their defamation allegations. They did so, in coordination with Defendants Bassil and Jreissati, to ensure that the Plaintiffs could be detained upon their arrival in Lebanon.

34. Upon landing in Beirut, Plaintiff Lara Samaha was immediately and unlawfully detained by border control agents on the putative basis of the lawsuits

filed by Mekanna and Macaron. In reality, Mrs. Samaha was detained because she filed a lawsuit against the Family Defendants and Lebanese officials in the United States.

35. While detained, Mrs. Samaha was separated from her husband. Agents brought Mrs. Samaha to an office and immediately confiscated her mobile phone. After twenty minutes, three soldiers arrived. They held Mrs. Samaha at gunpoint before bringing her to the Surety General Detention Center in Beirut. Defendants Bassil and Jreissati directed Mrs. Samaha's arrest and transport to the detention center, and directed their representatives to observe the arrest and transport to ensure that it occurred in accordance with their instructions.

36. Prisons in Lebanon are overcrowded and lack adequate sanitation, ventilation, and lighting. However, the conditions of Plaintiffs' detention were inhumane even by Lebanese standards. At the detention center, Mrs. Samaha was forced into a small 7-foot by 9-foot cage in a room with no lights or windows. The room was stifling hot. Upon her arrival at the prison, Mrs. Samaha was held in that cage for more than 12 hours and refused access to food, water, or toilet facilities.

37. During that time, Defendants ignored Mrs. Samaha's health. Mrs. Samaha has diabetes and requires regular access to food to maintain safe blood sugar levels. Defendants, including Jreissati and Macaron, inflicted physical harm on Mrs. Samaha by ordering guards to deprive Mrs. Samaha of access to food and to her medication, to the point that she lost consciousness at least twice, and experienced heart palpitations, cold sweats, numbness, and other medical conditions that required immediate medical attention, which she was denied. She was in pain and screamed to alert her captors to her condition. Despite Mrs. Samaha's deteriorating health, Defendants

ordered guards not to address her condition, and instead left her to remain in severe physical pain.

38. In addition to physically torturing Mrs. Samaha, Defendants also ordered guards to subject her to severe mental pain and anguish. While Mrs. Samaha remained in captivity, guards tortured others nearby so that Mrs. Samaha was forced to watch and listen. Mrs. Samaha repeatedly heard sounds of male guards physically abusing female prisoners. Jreissati, in coordination with the other Defendants, directed these acts to inflict severe mental suffering on Mrs. Samaha. As a result of witnessing these attacks, Mrs. Samaha suffered, and continues to suffer, severe mental anguish.

39. As her detention continued, Mrs. Samaha heard the screams of other prisoners echoing from the walls, and she saw the guards stalk past her cage with large hunting knives, tapping them across the bars of her cage. Defendants directed these acts in order to intimidate and coerce Mrs. Samaha. As Mrs. Samaha mentally prepared herself to be killed at the hands of her captors, her pain level rose to the point that she was no longer able to suffer in silence, and she began to scream aloud. In response, a prison guard approached and demanded that she explain why she was screaming so loudly. Mrs. Samaha explained that she was experiencing severe pain and was having trouble breathing because she had diabetes and did not have access to food or to her medication. The guard ignored her pleas for medical attention and instead yelled at her to be quiet, threatening her with his knife if she continued to make noise. The guard told Mrs. Samaha that nobody would help her. Defendants Bassil and Jreissati expressly directed the guards to ignore Mrs. Samaha's physical pain and mental distress.

40. Unaided and alone, Mrs. Samaha was kept in this small cage overnight, without food, water, or essential medication.

41. On the morning of April 4, 2019, Mrs. Samaha was transferred to a second detention facility under the supervision of Lebanon's Internal Security Forces Directorate ("ISF"). The ISF is Lebanon's national police force. The ISF facility to which Mrs. Samaha was transferred houses Lebanon's most dangerous criminals, including suspected and convicted terrorists.

42. When Mrs. Samaha arrived at the ISF facility, she was stripped naked in the presence of two ISF officers. Mrs. Samaha resisted until she was threatened with physical violence if she continued to refuse. After her clothing was removed, Mrs. Samaha remained naked in front of the officers for several minutes, during which she sobbed from embarrassment and humiliation while the officers talked and laughed.

43. Defendant Bassil, through Defendant Jreissati and others, ordered Mr. Samaha's interrogation at the ISF facility. Having received such a mandate from Jreissati, Macaron, together with Alexander Mansour, directed Captain Ahmad Sassine to interrogate Mrs. Samaha. Consequently, the ISF officers next brought her to be interrogated by Sassine of the ISF. Sassine interrogated Mrs. Samaha about the U.S. Lawsuit. Sassine's questioning continued for more than six hours. During this time, Sassine asked Mrs. Samaha only about the U.S. Lawsuit and Mrs. Samaha's related claims in Lebanon.

44. Throughout the interrogation, Macaron and Alexander Mansour stood outside the interrogation room, where they directed Sassine to humiliate Mrs. Samaha, to interrogate her, and to hold her captive until she dismissed the U.S. Lawsuit.

To ensure that the message was fully understood, Macaron contacted Lorne Berkeley, Mrs. Samaha's attorney in the U.S. Lawsuit, and sent him a WhatsApp message informing him that "I am the person who's in charge of the case and pls I will send you an what's up text to be added to finalize the case of Lara and Elie so they can be released." Defendants prohibited Mrs. Samaha from communicating with anyone, including her attorney.

45. Sassine informed Mrs. Samaha that she would continue to be held in a small cage and only released from captivity after she dismissed the U.S. Lawsuit. Mrs. Samaha initially refused. Sassine responded that, if she continued to refuse, she would remain imprisoned indefinitely.

46. Defendants were determined to break Mrs. Samaha's resolve, and they determined to inflict additional pain and humiliation to extort her compliance. After Mrs. Samaha initially refused to dismiss the U.S. Lawsuit, Bassil and Germanos ordered Brigadier General Khaled Hammoud, head of the ISF's Information Branch, to hold her in more severe conditions: specifically, in an underground holding cell where the ISF held high-value prisoners, such as members of the Islamic State of Iraq and ash-Sham ("ISIS"), and al-Qa'ida, as well as Hannibal Muammar Gaddafi, the son of deposed Libyan leader Muammar Gaddafi. Bassil further ordered that Mrs. Samaha be physically tortured so that she would dismiss the U.S. Lawsuit. Mrs. Samaha was accordingly placed in an underground cell with no light, windows, or air circulation, and was not provided food or water. She was held there for two days.

47. Guards threatened to place Mrs. Samaha in a cell along with a woman who had murdered numerous people. They repeatedly told Mrs. Samaha about the woman's murderous acts, in an effort to coerce her into dismissing the U.S. Lawsuit.

48. The next morning, ISF guards again subjected Mrs. Samaha to psychological torture. They took one of the terrorists out of his holding cell and brought him in front of Mrs. Samaha, where they physically tortured him by stretching his arms and legs in front and behind him. They beat him, threatened to snap his neck, and then repeated the beatings over and over, forcing Mrs. Samaha to watch. Defendants arranged this demonstration to convey to Mrs. Samaha what would happen to her if she refused to comply with their demands.

49. After torturing other prisoners in front of Mrs. Samaha, the guards waited a few hours. They then brought Mrs. Samaha to a room, where Sassine told her again to dismiss the U.S. Lawsuit. Mrs. Samaha again refused.

50. At no time during Mrs. Samaha's detention did anyone ever raise the issue of any claims pending against her in Lebanon, including alleged claims for defamation.

51. At no time was there any lawful basis for Mrs. Samaha's detention.

c. **Defendants Kidnap Mr. Samaha in a Further Effort to Extort Dismissal of the U.S. Lawsuit.**

52. After Mrs. Samaha was kidnapped on April 2, 2019, Mr. Samaha immediately went to the couple's home in Beirut. The next morning, he contacted Lebanese Justice Minister Albert Serhan to request his wife's release. Serhan spoke with Bouez and then summoned Mr. Samaha for a face-to-face meeting. During their meeting, Serhan called Ziad Abo Haidar, the Public Prosecutor with jurisdiction over all Beirut

prosecutions, who told Mr. Samaha that his wife would be released only if Mrs. Samaha dismissed the U.S. Lawsuit.

53. Mr. Samaha also contacted Claudine Aoun, the daughter of Lebanon's President, to seek his wife's release. Shortly after that conversation, Mr. Samaha received an instruction from the ISF to meet at ISF headquarters the next day to discuss his wife's detention.

54. On April 4, 2019, Mr. Samaha went to ISF headquarters. When he arrived at the ISF facility, he was immediately detained without charges of any kind. Sassine confiscated Mr. Samaha's mobile phone, preventing him from communicating with anyone. At Sassine's direction, ISF guards then took Mr. Samaha underground, where he was detained alongside Mrs. Samaha. He too was held with no access to light, food, water, or toilet facilities. Without access to food or water, Mr. Samaha's blood pressure dropped, and he lost consciousness on several occasions. Defendants prevented him from receiving adequate medical attention, for fear that he might contact the U.S. Embassy in Beirut and expose Defendants' scheme.

55. In addition to the physical pain, Defendants knew that Mr. Samaha's detention would inflict extreme mental distress. Mr. Samaha's father was murdered in the family's home in Beirut in 1992. He was killed in retaliation for Plaintiff Elie Samaha's role as an outspoken political activist critical of the Lebanese Government. No investigation of the murder was undertaken. Instead, to punish Mr. Samaha's persistence in seeking an investigation of his father's murder, the government arrested Mr. Samaha and took him to the ISF detention center (the same detention center to which he was taken in April 2019). Mr. Samaha was tortured there for three days on that

occasion in the early 1990s. Defendants knew of Mr. Samaha's prior torture at the hands of the Lebanese Government and sought to force him to relive that experience by detaining him again in the facility and under similar conditions.

56. Each Defendant knew of and intended that Plaintiffs be imprisoned under such inhumane conditions. In particular, Bassil closely monitored the conditions of Plaintiffs' captivity. Indeed, he expressed disappointment and surprise that the conditions of Plaintiffs' detention were not even worse. He instructed that vermin and bugs be placed in their cells and that guards physically assault them.

57. At no time was there any lawful basis for Mr. Samaha's detention.

d. Through Continued Torture, Defendants Finally Succeed in Extorting Dismissal of the U.S. Lawsuit.

58. As a result of a directive from Bassil, Defendants remained steadfast in their determination that Plaintiffs would not be released until Mrs. Samaha dismissed the U.S. Lawsuit.

59. After Plaintiffs' repeated refusals to accede to Defendants' demands, Defendants took more extreme measures to coerce Plaintiffs to dismiss the U.S. Lawsuit. On the morning of April 5, 2019, Plaintiffs were brought to an interrogation room and ordered to dismiss the litigation. When they again refused, Defendants threatened to kidnap and physically torture Plaintiffs' daughter, who had traveled to Lebanon with them.

60. Based on the torture they suffered and the added threats directed at their daughter, Plaintiffs finally succumbed to Defendants' extortion. On April 5, 2019, Mrs. Samaha's attorney, Lorne Berkeley, filed a notice of voluntarily dismissal of the U.S. Lawsuit. [ECF No. 81].

61. After the dismissal, Defendants discussed what to do with Plaintiffs. Despite the fact that Plaintiffs had finally succumbed to Defendants' extortion, Bouez considered additional steps to punish and intimidate them, including lengthy imprisonment or execution.

62. Bouez decided that Plaintiffs should be sent to a military prison for further detention in order to preclude further efforts by Plaintiffs to vindicate their rights and to prevent Plaintiffs from publicizing what had happened to them. To effectuate the transfer, Ziad Abo Haidar contacted military prosecutor Peter Germanos. Germanos agreed to effectuate the transfer because he had been directed by Bassil and Jreissati to do so.

63. However, General Hammoud subsequently learned of the transfer. Gen. Hammoud also learned of the Defendants' intention to unlawfully detain and perhaps execute the Plaintiffs. The Lebanese Government Defendants were using their official authority improperly, and Gen. Hammoud knew it. Recognizing that Plaintiffs were Americans, Gen. Hammoud instructed that Plaintiffs be returned to ISF custody immediately so that they would not be physically harmed by government officials acting beyond their authority.

64. Military guards transported Plaintiffs to an ISF facility, where they were brought into an interrogation room and, subsequently, to General Hammoud's office. General Hammoud informed Plaintiffs that a court order to detain them had been issued, but that the order was unreasonable and contrary to law. Consequently, General Hammoud suggested that Plaintiffs immediately and urgently call the United States Embassy in Beirut to explain the situation. General Hammoud said that he would keep

Plaintiffs in ISF custody, because Bassil and Germanos had ordered that Plaintiffs be taken to be killed, and Gen. Hammoud believed that if he released them to the custody of others, those orders would be implemented.

65. The dismissal of the U.S. Lawsuit was not, however, enough for Defendants. They demanded that Plaintiffs' attorney, Lorne Berkeley, send Macaron a letter waiving Mrs. Samaha's claims against Defendants before Plaintiffs would be released. Macaron sent a message to Mr. Berkeley, stating that he was "the lawyer of the sister and brother and mother of Lara[;] I am the person who's in charge of the case and pls I will send you an what's up text to be added to finalize the case of Lara and Elie so they can be released." Macaron said that various steps would need to be taken so that "the release [*sic*] can be done." Specifically, Macaron demanded that the dismissal of the U.S. Lawsuit be "with prejudice." In response, Mr. Berkeley sent the letter demanded by Macaron, which reflected that it was being provided as a condition of Plaintiffs' release.

66. Plaintiffs were released only after Macaron received the letter from Mr. Berkeley. While they awaited their release, Plaintiffs continued to be subject to harsh conditions of confinement.

67. On April 11, 2019, Judge Farid Ajib conducted a hearing, after which Ajib issued a decision ordering the release of Mr. and Mrs. Samaha. Judge Farid Ajib required proof that the U.S. Lawsuit had been dismissed with prejudice, and that the Lebanese inheritance case had been dismissed. Recognizing their own misconduct, Defendants prevented the hearing from appearing on the public docket to avoid public scrutiny of the kidnapping and torture.

68. Fearing Plaintiffs' imminent release, that same day, Germanos served a complaint on General Hammoud seeking to prevent him from releasing Plaintiffs. The complaint did not, however, dissuade General Hammoud from releasing Plaintiffs.

69. On April 11, 2019, Plaintiffs were released from the ISF detention center. Plaintiffs spent approximately four or five hours overnight in their home in Beirut, and then were escorted to the airport by ISF agents. Plaintiffs returned to the United States on April 12, 2019.

70. Despite Plaintiffs' release, the effects of their torture persist, to the point that every time a door opens or a lock turns, they suffer from uncontrollable panic.

71. On January 9, 2020 Magistrate Judge Alicia M. Otazo-Reyes issued a Report and Recommendation finding that the dismissal of the U.S. Lawsuit was "a product of duress and coercion." Report and Recommendation at 16. [ECF No. 132]. The Court subsequently adopted the Report and Recommendation and expressly reaffirmed that finding. May 27, 2020 Order at 2. [ECF No. 140]. Recognizing that Mrs. Samaha's dismissal of the U.S. Lawsuit was coerced by "kidnapping, harsh interrogation, and cruel torture-like tactics," the Court set aside the dismissal and reopened this case on May 27, 2020. *Id.* at 2, 7.

e. The Torture Convention

72. The United Nations adopted the Torture Convention via United Nations Resolution No. 39/46 in 1984. The Torture Convention entered into force June 26, 1987, and recognizes international norms prohibiting the torture of all persons. The Torture Convention remains open to all member States of the United Nations for signature, and as of April 1, 2019, 171 countries, including the United States and

Lebanon, were parties to the Convention; and as of the date of this Supplemental Complaint, 174 countries are parties. The United States signed the Torture Convention as a United Nations member State on April 18, 1988, and ratified it on October 21, 1994. Lebanon acceded³ to the Torture Convention as a United Nations member State on October 5, 2000. At all relevant times in this case, the United States and Lebanon were and are signatories to the Torture Convention.

73. The Torture Convention imposes legal obligations on parties to enact implementing laws and regulations. *See* art. 2.

74. The Torture Convention sets forth specific, well-defined proscriptions against inflicting severe mental or physical pain. Article 1 provides that:

“[T]orture” means any act by which severe pain or suffering, whether physical or mental, is intentionally inflicted on a person for such purposes as obtaining from him or a third person information or a confession, punishing him for an act he or a third person has committed or is suspected of having committed, or intimidating or coercing him or a third person, or for any reason based on discrimination of any kind, when such pain or suffering is inflicted by or at the instigation of or with the consent of a public official or other person acting in an official capacity.

75. The norms contained in the Torture Convention are matters of mutual concern among nations. The preamble to the Convention recognizes that all nations have an obligation to promote “universal respect for, and observance of,” prohibitions against torture. This obligation arises, in part, from Article 55 of the United

³ Lebanon became a party to the Convention after the Convention had already been negotiated and signed by other states, and it therefore “acceded” to the Convention. It has the same legal effect as ratification. *See* Arts. 2 (1) (b) and 151, Vienna Convention on the Law of Treaties 1969.

Nations Charter, which addresses the obligation of the United Nations to promote “conditions of stability and well-being which are necessary for peaceful and friendly relations among nations[.]”

B. Defendants’ Ultimate Motive for Kidnapping and Torturing Plaintiffs Was to Steal Mrs. Samaha’s Lawful Inheritance.

76. The Family Defendants conscripted the assistance of the Lebanese Government Defendants in kidnapping and torturing Plaintiffs because they wanted to prevent Mrs. Samaha from obtaining her inheritance, either in Lebanon or by using the U.S. courts. Plaintiffs have been injured not only by their kidnapping and torture, but also by the Family Defendants’ theft of Mrs. Samaha’s lawful inheritance.

a. A Multi-Million Dollar Inheritance Left to Mrs. Samaha Leads the Family Defendants to Plot Against Her.

77. Plaintiff Lara Samaha is the child of George Mansour and Mona Mansour. Mrs. Samaha has one brother, Alexander George Mansour, and one sister, Rolly George Mansour. George Mansour had one sister, Evelyn Mansour.

78. As a child and young adult, Mrs. Samaha was neglected by her mother, Mona Mansour, and raised by her paternal aunt Evelyn, who did not have any children and treated Mrs. Samaha as her own. As Mona Bach Mansour chose to be absent and neglectful for much of Mrs. Samaha’s childhood, Mrs. Samaha spent a considerable amount of time with Evelyn, who fed her, clothed her, and ensured she received an education.

79. Mona Mansour was thirty years younger than her husband, George, and Mona Mansour was frequently unfaithful to her husband. As a result of this tension, Evelyn and Mona Mansour did not get along, and Evelyn would often encourage George to divorce Mona.

80. As Mrs. Samaha approached adolescence, Evelyn continued to care for her. Over time, the disagreements between George and Mona Mansour worsened. Mrs. Samaha's younger siblings, Rolly and Alexander, would side with their mother, Mona Mansour. Mrs. Samaha, who was raised by her aunt Evelyn, would side with her father. As a result, Mona Mansour treated Mrs. Samaha so poorly, and differently from her other children, that Mrs. Samaha, at one time, sought out her birth certificate to determine if Mona Mansour was her biological mother. This division between the family only grew wider over time.

81. In 1963, George Mansour founded the World Trade Guide and the Arab Trade Directory, businesses that published telephone listing and "yellow page" type advertisements. Through his business, George Mansour published and distributed the World Trade Directory ("Guide du Commerce Mondial"), a directory that included telephone and address listings for businesses throughout Lebanon, as well as companies in Qatar, Dubai, Saudi Arabia, and Egypt. In addition to this comprehensive listing, the directory also included paid advertisements from businesses. The advertising revenue supported the creation and distribution of the Directory.

82. Over the years, as the business expanded, George Mansour opened additional business entities. He established the Mono System Agency in 1971, and the Blue Dolphin Advertising Company and World Trade Directory SARL in 1998.

83. The World Trade Directory commanded revenues in excess of \$750,000.00 USD per year. Throughout the operation of the business, the World Trade Directory has generated revenues in excess of \$15,000,000.00 USD, and generated

profits of over \$12,000,000.00 USD. Because the business did not require significant expenses to operate, it was very profitable.

84. George Mansour and his sister, Evelyn Mansour, operated World Trade Guide, an advertising company that distributed advertisements throughout Lebanon. George and Evelyn operated this business for over 60 years. During this time, the business grew to be very successful, resulting in net profits of more than \$600,000.00 USD per year. Over time, the business accumulated cash holdings of more than \$12,000,000.00 USD. The success of the business resulted in both George and Evelyn achieving significant affluence. They used the income they earned from the business to purchase personal real property in Lebanon. Both George and Evelyn purchased significant additional real estate, but the identities of those properties remain unknown because Claudine Aoun—the daughter of the President of Lebanon and sister of Chantal Aoun, wife of Bassil—and Salim Jreissati, the First Assistant to the Minister of Lebanon Foreign Affairs, have actively prevented the Lebanese courts from investigating such ownership.

85. In addition to land that George and Evelyn purchased throughout their lives from the success they enjoyed in their businesses, each inherited from their father separate real property. From his father, George inherited real property valued at more than \$1,700,000.00 USD. From her father, Evelyn inherited real property valued at approximately \$949,000.00 USD. The total value and the identities of the properties inherited by George and Evelyn remain unknown. Plaintiffs have sought the aid of the Lebanese judicial system to investigate the identities of each of these properties, but

Claudine Aoun and Salim Jreissati have actively prevented the Lebanese courts from investigating such ownership.

86. Together the financial assets and real property that Plaintiffs have been able to identify that belonged to George and Evelyn are worth more than \$17,500,000.00 USD.

87. Mr. and Mrs. Samaha lived in Lebanon from 1994 until 2013. From approximately 1994-2013, Mr. Samaha operated a clothing distribution business. The business is valued at between \$2,000,000.00 USD and \$3,000,000.00 USD.

88. In 2013, Mr. and Mrs. Samaha permanently moved to the United States. After moving to the United States, Mrs. Samaha's already very strained relationship with her family worsened, and over time she grew completely apart from her family members who remained in Lebanon.

a. Evelyn Mansour Leaves Her Entire Estate to Mrs. Samaha; George Mansour Allows One-Quarter of His Estate to Pass to Mrs. Samaha Under Lebanese Intestacy Law.

89. On December 18, 1977, Evelyn Mansour signed her Last Will and Testament ("First Will"). Evelyn's First Will directed that all assets of her estate were to be distributed to her brother, George Mansour.

90. In the intervening years, as tensions grew between George and Mona Mansour, Evelyn decided that she would prefer to leave her estate to Mrs. Samaha, whom she had raised from childhood, in order to ensure the eventual distribution of her assets to someone with whom she had a close connection.

91. Consequently, Evelyn Mansour prepared a second Last Will and Testament ("Second Will"). Evelyn Mansour executed the Second Will while she was of sound mind and with the intention that she revoke her First Will. The Second Will

superseded the First Will. The Second Will named Mrs. Samaha as the sole beneficiary of Evelyn Mansour's estate.

92. Evelyn Mansour died on August 1, 2013. The Second Will reflected Evelyn Mansour's wishes for the distribution of her estate at the time of her death.

93. After her death, the Family Defendants wrongfully withheld the Second Will.

94. Consequently, on August 27, 2014, a Lebanese court probated Evelyn's 37-year-old First Will.

95. As further detailed below, prior to distribution of the assets of Evelyn's estate, the Family Defendants removed all assets from the estate. Consequently, Mrs. Samaha did not receive any assets from Evelyn's estate.

96. The removal of the assets from Evelyn's estate was contrary to Evelyn's directions, was contrary to law, and was done with the intent to unlawfully deprive Mrs. Samaha of her rightful inheritance.

97. George Mansour died on September 20, 2014. The cause of his death was leukemia.

98. At the time of his death, George Mansour had no will.

99. Under Lebanese law, the estate of George Mansour was to be distributed with one quarter to his wife, Mona Mansour, and one quarter to each of his three children, Plaintiff Lara Samaha, Alexander George Mansour, and Rolly George Mansour.

b. The Family Defendants Scheme to Unlawfully Deprive Evelyn and George Mansour of Their Property

100. In the years preceding her father's death, the relationship between Mrs. Samaha and her family had grown increasingly strained. After George Mansour was diagnosed with cancer, he became increasingly ill. Mrs. Samaha sought to aid her father, but because she lived in the United States, she had to rely on the Family Defendants to care for him. Despite Mrs. Samaha's pleas, Defendants refused to provide adequate medical care to George Mansour. Even in death, the Family Defendants showed their disdain for George Mansour, leaving him to be buried in an unmarked grave in a potter's field.

101. As tensions among the family increased, Mrs. Samaha's mother, brother, and sister determined that Mrs. Samaha should not inherit any of her father's estate or that of her aunt. Mrs. Samaha's father and aunt did not agree with this plan, however.

102. To evade George and Evelyn Mansour's wishes, the Family Defendants concocted a scheme to remove assets from George and Evelyn Mansour's estates and deprive Mrs. Samaha of her rightful inheritance.

103. In order to remove assets from George and Evelyn Mansour's estates, the Family Defendants deceived George and Evelyn Mansour into executing a number of real estate transactions to diminish the value of their estates.

- a. On May 5, 2009, George Mansour sold 4% of a property located at 1451 Zahle to Mona Mansour. This share of the property was worth \$210,000.00 USD.

- b. On June 9, 2010, Evelyn Mansour sold 5.4% of the property located at 1451 Zahle to Ali Ahmad Bou Hamdon. This share of the property was worth \$285,000.00 USD.
- c. On April 16, 2011, Evelyn Mansour sold 5.8% of the property located at 1451 Zahle to Marlene Layoun and Fadi Wadih Layoun. This share of the property was worth \$315,000.00 USD.
- d. On October 1, 2011, George Mansour sold 5.4% of the property located at 1451 Zahle to Jamil Nouredine. This share of the property was worth \$292,500.00 USD.
- e. On February 24, 2012, George Mansour sold 8% of the property located at 1451 Zahle to Mona Mansour. This share of the property was worth \$485,000.00 USD.
- f. On November 3, 2012, George Mansour sold 5.4% of the property located at 1451 Zahle to Mohamad Ali Barbar. This share of the property was worth \$325,000.00 USD.
- g. On November 3, 2012, George Mansour sold 6.7% of the property located at 1451 Zahle to Defendant Mona Mansour. This share of the property was worth \$400,000.00 USD.
- h. On May 25, 2013, Evelyn Mansour sold 5.8% of the property to Amira Ahmad Maarabouni. This share of the property was worth \$350,000.00 USD.

104. Once these property sales occurred, the Family Defendants did not remit the proceeds of the sale to George and Evelyn's bank accounts. Instead, they misappropriated the proceeds for themselves.

105. Additionally, in 2011, George Mansour suffered from an accident that impaired his ability to manage his business. In light of this injury, the Family Defendants created a new legal entity in June 2011, Gravity Zero SARL ("Gravity Zero"). Gravity Zero was controlled by the Family Defendants. Gravity Zero was one shell company used by the Family Defendants to misappropriate assets from George Mansour. Defendants transferred property, funds, and business assets from the legitimate business entities that George Mansour had established into Gravity Zero, a holding company created for the sole purpose of moving George Mansour's assets under the Family Defendants' control. Once the transfer of assets to Gravity Zero was complete, the Family Defendants closed George Mansour's other business so that all future earnings would be held by this new company. These transactions were all taken without the approval of George Mansour and were contrary to his wishes.

106. Beginning around 2013, Mona Mansour began moving additional assets out of George Mansour's name in earnest. She then titled the property solely in her own name. After the transactions were completed, however, she continued to use the funds that paid for the properties to support shared household expenses for herself and her husband.

107. On September 15, 2014, George Mansour was admitted to Al-Makassed Philanthropic Hospital, where he experienced symptoms including fever, weight loss, fatigue, and dyspnea. At the hospital, he was diagnosed with acute

myelomonocytic leukemia. George Mansour was discharged from the hospital on September 16, 2014, to spend his last days at home with his family. Upon his discharge from the hospital, George Mansour suffered from acute anemia and blood thinning, which caused him to experience a loss of his physical and mental capacities, as well as dizziness and incoherent speech resulting from impaired cognitive function. Despite the increasing severity of his symptoms, the Family Defendants prevented George Mansour from receiving treatment.

108. These symptoms were consistent with those of acute myelomonocytic leukemia, which include fatigue, easy bruising, abnormal bleeding, anemia, thrombocytopenia, dyspnea, slurred speech, headache, confusion, weakness on one side of the body, and sleepiness.

109. On September 17, 2014 — just before the death of George Mansour, while he was at home suffering from his last fight with stage IV leukemia — the Family Defendants fabricated a power of attorney purporting to allow Mona Mansour to control all money and property owned by George Mansour. At the time, George Mansour was 83 years old and overcome by a fever and general fatigue with heavy dyspnea. As a result of these final symptoms, he was completely incapable of caring for himself and his physicians determined that he was afflicted with severe mental confusion.

110. George Mansour did not sign the power of attorney. Instead, Mona Bach Mansour signed it. The power of attorney purported to include George Mansour's full signature, but he did not know how to sign his name. The Family Defendants used their connections to obtain a fraudulent notarial certification that indicated that George Mansour had appeared in the notary's presence to sign the document, even though he

could not travel outside the house in the days leading to his death after his return from the hospital. The notary falsely attested that George Mansour was in good health, even though he was bedridden and had only a few days to live.

111. The Family Defendants utilized this forged power of attorney to loot George Mansour's bank accounts. Specifically, just before George Mansour's death, Mona Mansour used the power of attorney to withdraw \$30,000.00 USD from one of his accounts in a single transaction.

112. Mona Mansour continued withdrawing funds from George Mansour's accounts through the time of his death.

113. When the administration of George Mansour's estate was opened, it was found that his estate had no assets, despite the substantial wealth he had accumulated over his lifetime. At the time of his death, George Mansour owned one bank account, at Audi Bank, with a balance of less than \$100.00 USD.

114. When the administration of Evelyn Mansour's estate was opened, it was found that her estate had no assets, despite the substantial wealth she he accumulated over her lifetime. At the time of her death, Evelyn Mansour owned one bank account with a balance of \$33,800 USD.

115. As a result of the Family Defendants' fraudulent misappropriation of assets from the estates of George and Evelyn Mansour, Mrs. Samaha was unlawfully deprived of her rightful inheritance.

c. Mrs. Samaha Seeks to Recover Assets Unlawfully Stolen from the Estates of George and Evelyn Mansour.

116. In order to redress the Family Defendants' theft of George and Evelyn Mansour's property, Mrs. Samaha demanded that the Family Defendants return

the stolen assets to the estate of George Mansour. Despite repeated demands, the Family Defendants refused to return any of the stolen assets.

117. Because of the Family Defendants' refusal to return the stolen assets, Mrs. Samaha reported the Family Defendants' theft to Lebanese authorities. However, her efforts were fruitless because of Defendants actions to pervert her attempts to obtain justice.

118. The Family Defendants knew that their actions would unlawfully deprive Mrs. Samaha of her lawful inheritance. They also knew that if they were caught, they would be held accountable for their actions, have to make restitution of her share of the estate, and potentially face criminal charges for forgery, embezzlement, and money laundering. Consequently, Alexander Mansour destroyed all bank and other financial account records to prevent Mrs. Samaha from ever learning what assets the Family Defendants had sold and at what price. Despite multiple judicial hearings on the issue, Alexander Mansour was never ordered to disclose where the proceeds of over \$15,000,000.00 USD had gone.

119. Not only did Alexander Mansour destroy original financial records, but Salim Jreissati and Gebran Bassil, using their power and position, also directed banks in Lebanon to refuse any requests from Plaintiffs for bank records. Consequently, when Plaintiffs have sought records from the banks directly in an effort to prove their claims, they have been completely rebuffed.

120. Because of Plaintiffs' persistence, on June 16, 2015, Mrs. Samaha filed a criminal complaint in Lebanon against the Family Defendants, and on October 8, 2015, with the Public Prosecutor. Mount Lebanon prosecutor, Dany Charabieh agreed

with the allegations of Mrs. Samaha and filed charges against the Family Defendants for theft, embezzlement, and forgery. The prosecutor requested that the Family Defendants be brought to trial. In connection with this investigation, the prosecutor asked the presiding judge to pursue the investigation, but Jreissati reassigned the investigation to Mekanna. However, Mekanna owes his loyalty not to the unbiased administration of justice, but rather to Defendants Jreissati and Bassil. Claudine Aoun, using her power as the President's daughter, directed Jreissati to stop the progress of the investigation and prevent the arrest of Mona Mansour. Jreissati did so. Consequently, despite the merit of Mrs. Samaha's claims, Mekanna has not taken any efforts for over two years to allow investigation of the Family Defendants.

121. Furthermore, the Family Defendants have bribed Jreissati to ensure his continued loyalty. The Family Defendants have paid Jreissati over \$500,000.00 USD in bribes. Consequently, he has interfered with Plaintiffs' pursuit of justice in Lebanon. Jreissati threatened prosecutors and judges with dismissal from their posts if they did not prevent the prosecution of Mrs. Samaha's lawsuit. He specifically directed prosecutor Samir Hamoud to prevent detectives from investigating the Plaintiff's claims related to the estate of George and Evelyn Mansour. As a result, no investigation has been performed into the allegations against the Family Defendants.

d. Defendants Intimidate Mr. and Mrs. Samaha So That Mrs. Samaha Will Abandon Her Claims to Her Inheritance.

122. Defendants' actions to prevent Plaintiffs from achieving justice in Lebanon were not enough however. In addition to preventing the investigation of Plaintiffs' claims, Defendants orchestrated a campaign of criminal acts to intimidate Plaintiffs and dissuade them from their pursuit of their legal rights.

123. Lebanese Prosecutor Ziad Abo Haidar filed charges against Mrs. Samaha in May 2017 to intimidate her into declining to pursue her claims. In response to the U.S. Lawsuit, the Lebanese Ministry of Justice issued a summons commanding Mrs. Samaha to appear to defend those claims in July 2017. Abo Haidar requested the arrest and torture of Mrs. Samaha in 2017.

124. In response to Mrs. Samaha's efforts to seek vindication of her legal rights in the United States and as part of strategic campaign of intimidation, Mekanna raised allegations against Mrs. Mansour for slander, after which another prosecutor and Defendants brought defamation claims against Mrs. Samaha in Lebanon. On June 12, 2017, Mrs. Samaha was summoned to appear to answer charges of slander brought by Marlene Layoun and Fadi Layoun.

125. These charges are unfounded and contrary to Lebanese law. Parties are prohibited from bringing a defamation claim based on any statements made in connection with a legitimate legal proceeding.

126. As a further part of this campaign, Defendants have nullified decisions of unbiased Lebanese judges finding Plaintiffs' claims meritorious. Mona Bach Mansour admitted to Judge Rabih Housami that she had forged the power of attorney. On March 16, 2018, on behalf of General Prosecutor Ghada Aoun, a final recommendation was issued finding that Mrs. Samaha's allegations were meritorious. On behalf of General Prosecutor Aoun, warrants were issued for the arrest of the Family Defendants for forgery, embezzlement, and fraud. However, Jreissati ordered his assistant Pascal Antoun to approach Mekanna to arrange for dismissal of Plaintiffs' action. Jreissati directed the submission of a request to Mekanna to dismiss the case. A few days

thereafter, Mekanna dismissed the case. This dismissal was biased and contrary to law, as recognized in General Prosecutor Aoun's appeal of Mekanna's decision, filed in Lebanon on March 23, 2018.

127. In addition, Defendants took reprehensible actions to sabotage and interfere with Plaintiffs' business interests in Lebanon in further attempts to intimidate them into silence, and to cease pursuing their claims. In February 2018, Defendants serendipitously decided that Mr. Samaha's business in Lebanon should be shut down. Defendants arranged for a wall of concrete to be poured in front of the entrance of Mr. Samaha's warehouse, essentially creating a tombstone to Plaintiffs' livelihood. Defendants disconnected utility services to the warehouse, leaving the facility with no electricity or ventilation. The concrete wall rendered it impossible to access the main entrance to Mr. Samaha's facility, causing the inability to remove any of the inventory from the warehouse and resulting in the effective closure of his business, exactly as Defendants had intended. These actions rendered inventory valued at \$3,000,000.00 USD damaged and unsalvageable.

128. Plaintiffs reported this conduct to Lebanese officials and filed a corresponding complaint, but Abo Haidar and Dany Macaron, counsel for the Free Patriotic Movement, caused Plaintiffs' complaint to be transferred to Abo Haidar in February 2018. Abo Haidar ensured that no investigation of Defendants' conduct was ever initiated.

FIRST CAUSE OF ACTION
Violation of the Law of Nations
(by Lara Samaha against all Defendants)

129. Plaintiffs incorporate by reference the allegations set forth above as though fully restated herein.

130. Mrs. Samaha is an “alien” within the meaning of the ATS.

131. Defendants knew that Mrs. Samaha had filed the U.S. Lawsuit. Defendants sought to deprive Mrs. Samaha of her valuable right to pursue that litigation.

132. Defendants did so through violations of the Torture Convention, which is part of the “law of nations” within the meaning of the ATS.

133. Plaintiffs were kidnapped by the security forces of Lebanon, acting under color of law. Defendants acted, through Jreissati using his actual and/or apparent authority as Minister for Presidential Affairs and former Minister of Justice, to cause the unlawful arrest, detention, and torture of Plaintiffs by Lebanese security forces. While in the custody of the Lebanese security forces, Plaintiffs were subjected to unlawful and severe pain and suffering, both physical and mental.

134. Defendants willfully and unlawfully deprived Mrs. Samaha of her freedom and tortured her by subjecting her to physical pain and emotional harm, including by threatening her with severe physical pain and death, in order to coerce her into giving up her right to pursue the U.S. Lawsuit.

135. Torture during unlawful detention constitutes a violation of the law of nations.

136. Defendants’ misconduct touches and concerns the United States because Defendants lured Mrs. Samaha from the United States so that they could kidnap

and torture her, and Defendants' misconduct was directed at coercing Mrs. Samaha to abandon a U.S. property interest: the U.S. Lawsuit.

137. Defendants are liable to Mrs. Samaha for the harm they inflicted on her through their violation of the law of nations.

SECOND CAUSE OF ACTION
Violation of the Torture Victim Protection Act
(by all Plaintiffs against all Defendants)

138. Plaintiffs incorporate by reference the allegations set forth above as though fully restated herein.

139. Defendants kidnapped and tortured Plaintiffs, including by directing the security forces of Lebanon, acting under color of law. Defendants acted, through Jreissati using his authority as Minister for Presidential Affairs and former Minister of Justice, to cause the unlawful arrest, detention, and torture of Plaintiffs by Lebanese security forces. While in the custody of the Lebanese security forces, Plaintiffs were subjected to unlawful and severe pain and suffering, both physical and mental.

140. Defendants tortured Plaintiffs to punish them for Mrs. Samaha's efforts to obtain her lawful inheritance and in retribution for Mr. Samaha's complaints about the illegal closure of his business. Defendants also tortured Plaintiffs to intimidate and coerce them so that Mrs. Samaha would dismiss the U.S. Lawsuit. Defendants tortured Plaintiffs, as that term is defined in the Torture Victim Protection Act.

141. Plaintiffs were subjected to severe mental pain resulting from the threatened infliction of severe physical pain and imminent death to himself and to his wife.

142. Plaintiffs have no adequate remedies available to them in Lebanon. Defendants are liable to Plaintiffs for the harm they inflicted on him through their violations of Torture Victim Protection Act.

THIRD CAUSE OF ACTION
Conversion
(by Lara Samaha against Family Defendants)

143. Plaintiffs incorporate by reference the allegations set forth above as though fully restated herein.

144. Plaintiff Lara Samaha was the beneficiary of the estate of her father, George Mansour, and her aunt, Evelyn Mansour. Mrs. Samaha was entitled to an expectancy of receiving an inheritance from their estates upon their deaths. Such an expectancy was Mrs. Samaha's property.

145. The Family Defendants intended to extinguish Mrs. Samaha's claim by tortuously and fraudulently converting the underlying inheritance to their own property.

146. The Family Defendants did subsequently extinguish Mrs. Samaha's claim by tortuously converting the underlying inheritance.

147. The Family Defendants had no right to Mrs. Samaha's inheritance.

148. As a result of the Family Defendants' wrongful conduct, Mrs. Samaha was deprived of her inheritance.

FOURTH CAUSE OF ACTION
Fraud
(by all Plaintiffs against all Defendants)

149. Plaintiffs incorporate by reference the allegations set forth above as though fully restated herein.

150. Defendants caused Bouez to misrepresent to Plaintiffs that the Family Defendants wished to resolve Mrs. Samaha's inheritance in good faith.

151. These representations, directed at Plaintiffs in the United States, were false.

152. Defendants intended that Plaintiffs would rely on Bouez's misrepresentation to cause them to travel to Lebanon.

153. Plaintiffs relied on the misrepresentations in deciding to travel to Lebanon.

154. Plaintiffs' reliance on this misrepresentation was reasonable.

155. As a result of Plaintiffs' reliance on Defendants' misrepresentations, Plaintiffs traveled to Lebanon, where they were kidnapped and tortured, causing them to relinquish Mrs. Samaha's claims to her inheritance.

FIFTH CAUSE OF ACTION

Tortious Interference with an Expected Inheritance (by Lara Samaha against all Defendants)

156. Plaintiffs incorporate by reference the allegations set forth above as though fully restated herein.

157. Plaintiff Lara Samaha was the beneficiary of the estate of her father, George Mansour, and her aunt, Evelyn Mansour. Mrs. Samaha was entitled to an expectancy of receiving an inheritance from their estates upon their deaths.

158. Defendants intentionally interfered with Mrs. Samaha's expectancy by forging a power of attorney to remove assets from the estate to prevent her from receiving her inheritance.

159. The Mansours used the forged power of attorney to remove assets from George's estate. The remaining Defendants prevented Mrs. Samaha from recovering any assets that were wrongfully taken from George's estate. All Defendants thereby changed Mrs. Samaha's expectancy in her father's estate.

160. As a result of the Family Defendants' wrongful conduct, Mrs. Samaha was deprived of her inheritance.

PRAYER FOR RELIEF

WHEREFORE, Plaintiffs request that this Court award a judgment on all claims and award them such damages and compensation, including punitive damages, interest, reasonable attorneys' fees, costs and such other relief as this Court may deem just. An award of punitive damages is appropriate because Defendants' conduct was criminal in nature, dangerous to human life, outrageous, extreme, wanton, willful, and malicious.

JURY DEMAND

Plaintiffs demand a trial by jury on all causes of action herein.

Dated: October 12, 2020

/s/ Rebecca L. Castaneda
Rebecca L. Castaneda
Florida Bar No. 1007926
The Castaneda Law Firm PLLC
506 N. Armenia Avenue
Tampa, FL 33609-1703
Tel: (813) 694-7780
rc@attorneyrebeccacastaneda.com

/s/ Andrew E. Siegel
Andrew E. Siegel
District of Columbia Bar No. 1029365
Covington & Burling LLP
One CityCenter
850 Tenth Street, NW
Washington, D.C. 20001
Tel: (202) 662-6000
asiegel@cov.com

Attorneys for Plaintiffs